

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

شعبة: العلوم المالية والمحاسبة تخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

عنوان المذكرة

دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

دراسة حالة: مؤسسة توزيع مواد البناء بمستغانم EDIMCO

تحت إشراف الأستاذ:

معارفية الطيب.

مقدمة من طرف الطالب:

بن نوار محمد.

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا		أستاذ	جامعة
مقررا		أستاذ	جامعة
مناقشا		أستاذ	جامعة

السنة الجامعية: 2016/2017.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا ومن علينا بنعمة الإسلام أحمد الله وأشكره على نعمه الظاهرة والباطنة
فالحمد لله الذي وفقني بالنجاح في امتحان شهادة الماستير والشكر له أن وفقني على إتمام
المذكرة واقتداء بقوله صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

وأقدم بجزيل الشكر و أسمى عبارات التقدير إلى أستاذي ومرشدي الأستاذ معارفية طيبه على
قبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى توجيهاته وحرصه المستمر.

أقدم بجزيل الشكر إلى كل عمال المكتبة الجامعية الذين ساعدوني على جمع المعلومات

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الموصول إلى كل من كان له يد عون وإسناد أو كلمة نصح وإرشاد
لإخراج هذا العمل إلى حيز الوجود سائلا المولى عز وجل أن يجعله في ميزان حسناتهم وأسأل الله
العلي التقدير أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا جميعا فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن
أنفسنا والله ولي التوفيق.

محمد بن نوار

إهداء

قال الله تعالى: “واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا”

صدق الله العظيم

لا يطيب الزنمار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتك، الله جلا جلالك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

بكل افتخار بالهبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار وأرجو أن يطيل الله في عمرك لتري ثمارا حان قطافها إلى والدي العزيز.

إلى والدتي العزيزة الغالية حفظها الله ورحمها.

إذا كانت العين تهدي نظرة وإذا كان القلب يهدي نبضة أهدي ثمرة جهدي إلى إخوتي وأخواتي .

إلى كل أصدقائي الأعماء وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من بعيد أو قريب.

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر تخصص تدقيق محاسبي وإلى جميع قسم العلوم المالي والحاسبة .

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في بحثنا هذا راجين من كل قارئ تحض البصر عما وقع فيه من نقائص وزلات لأن الله وحده ولي التوفيق.

محمد بن نوار

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	شكر وتقدير
II	فهرس المحتويات
VI	فهرس الأشكال
VIII	فهرس الجداول
	فهرس الملاحق
5-2	المقدمة العامة
31-6	الفصل الأول: الإطار النظري للمراجعة الداخلية
7	تمهيد
8	المبحث الأول: عموميات المراجعة
8	المطلب الأول: تعريف المراجعة وتطورها
11	المطلب الثاني: أهمية وأهداف المراجعة
12	المطلب الثالث: فروض المراجعة
14	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية
14	المطلب الأول: نشأة وتعريف المراجعة الداخلية
15	المطلب الثاني: أهمية المراجعة الداخلية وأهدافها
18	المطلب الثالث: أنواع المراجعة الداخلية ومعاييرها
27	المبحث الثالث: ضوابط تنفيذ المراجعة الداخلية

فهرس المحتويات

27	المطلب الأول: ميثاق أخلاقيات المراجع الداخلي
28	المطلب الثاني: مراحل تنفيذ المراجعة الداخلية
30	المطلب الثالث: حقوق وواجبات المراجع الداخلي
31	خلاصة الفصل
49-33	الفصل الثاني: المراجعة الداخلية كآلية تحسن من جودة المعلومات المحاسبية
33	تمهيد
33	المبحث الأول: عموميات حول نظام المعلومات
33	المطلب الأول: مفاهيم حول نظام المعلومات
35	المطلب الثاني: مفهوم نظام المعلومات
37	المطلب الثالث: المعلومة المحاسبية ضمن نظام المعلومات
41	المبحث الثاني: جودة المعلومة المحاسبية
42	المطلب الأول: تعريف الجودة في المعلومة المحاسبية
42	المطلب الثاني: معايير تحقيق جودة المعلومة المحاسبية
43	المطلب الثالث: قياس جودة المعلومة المحاسبية
44	المبحث الثالث: دور المراجعة الداخلية في ضبط جودة المعلومات المحاسبية
44	المطلب الأول: الفائدة من مراجعة القوائم المالية
46	المطلب الثاني: كفاءة المراجعة الداخلية
46	المطلب الثالث: المراجعة الداخلية باستخدام تكنولوجيا المعلومات
49	خلاصة الفصل

فهرس المحتويات

62-50	الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة توزيع مواد البناء مستغانم
50	تمهيد
51	المبحث الأول: تقديم مؤسسة توزيع مواد البناء
51	المطلب الأول: تعريف مؤسسة توزيع مواد البناء
52	المطلب الثاني: وظائف مؤسسة توزيع مواد البناء
53	المطلب الثالث: أهداف المؤسسة وهيكلها التنظيمي
56	المبحث الثاني: واقع استخدام نظام المعلومات في مؤسسة توزيع مواد البناء
56	المطلب الأول: نظام معلومات الحاسوب المتبع في المؤسسة
56	المطلب الثاني: طريقة عمل نظام المعلومات في المؤسسة
57	المطلب الثالث: المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة
58	المبحث الثالث: تحسين جودة المعلومات المحاسبية لمؤسسة توزيع مواد البناء من خلال المراجعة الداخلية.
58	المطلب الأول: واقع عملية المراجعة الداخلية بمؤسسة EDIMCO بمستغانم
59	المطلب الثاني: المراجعة الداخلية وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية بمؤسسة EDIMCO
62	خلاصة الفصل:
65	الخاتمة العامة
68	المراجع
71	الملاحق
75	الملخص

فهرس المحتويات

فهرس الجد اول

فهرس الجدول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
22	تطور معايير المراجعة الداخلية	(1-1)
60	مدى صحة التنظيم المحاسبي	(1-3)
61	تأمين المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي	(2-3)

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
72	جدول حسابات النتائج لمؤسسة توزيع مواد البناء 31/12/2015	01
73	جدول تحليل الشببات EDIMCO 2013	02
74	ميزانية السنة المالية المقفلة في 2015/12/31	03

مقدمة عالمة

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية من أهم الأنظمة في أي مؤسسة اقتصادية، حيث أنه يعد عنصرا هاما في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة وهذا للحفاظ على استمراريته ونموها تحت ظل المنافسة الشديدة التي تواجهها، ويلعب نظام المعلومات المحاسبية دورا هاما بشأن تشغيل البيانات المتعلقة بالعمليات المحاسبية، وتوفير المعلومات اللازمة وذلك لضمان وصول معلومات موثوقة وصحيحة بالشكل الملائم في الوقت المناسب لتعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة وكذا استخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة .

ونظرا لكبر حجم المؤسسات ووظائفها نتجت الحاجة إلى المراجعة الداخلية، وهذا لظهور صعوبة في الرقابة على المؤسسات، فالتأكد من صحة ودقة المعلومات المحاسبية كان لا بد من فرض أدوات رقابية على نظام المعلومات، وهذا ما تقوم به المراجعة الداخلية حيث أنها تمثل ضمان أكبر حول مصداقية مخرجات نظام المعلومات المحاسبية وتحقيق فعالية هذا النظام داخل المؤسسة الاقتصادية لتحقيق الأهداف المسطرة بأقل التكاليف.

لذا نجد أن وظيفة المراجعة الداخلية قد تطورت وتغيرت النظرة القديمة لها من مجرد متصيد للأخطاء والانحرافات إلى أداة فعالة في خدمة الإدارة حيث تستطيع وظيفة المراجعة الداخلية أن تساهم في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية، وتعزيز سيطرة الإدارة على المؤسسة وكذلك المساهمة في تقييم إدارة المخاطر والحماية منها .

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتبحث عن أهمية تواجد المراجعة الداخلية في المؤسسة والتي من شأنها توفير المساعدة في تحقيق أقصى درجات الكفاءة في إدارة المشروعات الاقتصادية، مما يعزز فرص هذه المشروعات في الاستغلال الأمثل للموارد والوصول إلى الجودة الشاملة وبالتالي الصمود في وجه المنافسة العالمية وتحقيق رغبات المؤسسة التي تم تسطيرها مسبقا.

أولاً: الإشكالية :

ومن مجمل ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

ما هو دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟

وبغرض الإحاطة بجوانب الموضوع ومعالجة هذه الإشكالية تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماهية المراجعة؟ وما مفهوم المراجعة الداخلية ؟

2- ما المقصود بنظام المعلومات المحاسبية ؟

3- هل تؤثر المراجعة الداخلية على مصداقية المعلومة المالية في مؤسسة توزيع مواد البناء EDIMCO؟

ثانياً: الفرضيات :

وللإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة تم اعتماد مجموعة من الفرضيات التالية :

- للمراجعة الداخلية دورا هاما في الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وذات مصداقية.
- يعد نظام المعلومات المحاسبية عنصرا أساسيا في توفير المعلومات اللازمة بالجودة المطلوبة.
- تتوقف جودة ومصداقية المعلومة المالية على فعالية نظام الرقابة الداخلية.

ثالثاً: أسباب اختيار البحث:

الأسباب الموضوعية :

- أهمية المعلومة التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة ضرورة التقييم الدائم للإجراءات المتبعة ،للحصول على معلومات موثوق فيها إلى جانب تفادي واكتشاف أي شكل من أشكال الأخطاء.
- تعتبر المراجعة الداخلية العمود الفقري للمؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال تقييم المعلومات واكتشاف الأخطاء وتحديد مسؤولية مرتكب الخطأ أن وجد.
- التحسيس بأهمية الموضوع فهو من جهة يتطرق إلى نظام المعلومات ومن جهة أخرى إلى المراجعة الداخلية وعملها .

الأسباب الشخصية:

- التداول الكبير للمراجعة ونظم المعلومات المحاسبية في مناهج الدراسة.
- التخصص في ميدان التدقيق المحاسبي.
- أفاق عمل مستقبلية لتطوير الثقافة العلمية في الموضوع.

رابعا أهداف البحث

من الأهداف التي يسعى إليها البحث هي :

- 1- محاولة التطرق إلى دور وأهمية المراجعة الداخلية في مراقبة المعلومات المحاسبية
- 2- التعرف على العلاقة جودة المعلومة بشكل عام وبين الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية.
- 3- الوقوف على مدى تأثير كل من كفاءة المراجعة الداخلية واستخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة المعلومة المحاسبية.
- 4- التعرف على أثر وظيفة المراجعة الداخلية في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة.

خامسا: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من كونها تركز على موضوع مهم ألا وهو مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، حيث أن قيام نظام المعلومات المحاسبي بضمان الثقة والدقة في المعلومات المحاسبية وما ينجر عنه من مراقبة لمختلف الأنظمة الوظيفية في المؤسسة، باعتباره المصدر الرئيسي لتدفقات البيانات والتي تعتبر مدخلات لنظام المعلومات المحاسبي، يستلزم التعمق في دراسة النظام وهذا اعتمادا على أدوات الرقابة والمراجعة الداخلية .

سادسا: منهج الدراسة :

للإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات المتبنتات اعتمادا المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكننا من وصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع بغرض التعرض على المراجعة الداخلية ودورها في تحسين النظام المعلومات المحاسبي بالإضافة إلى المنهج دراسة الحالة الذي يمكننا من التعمق في الموضوع من خلال الزيادة الميدانية للمؤسسة محل الدراسة .

سابعا: هيكلية البحث :

إن بحثنا هذا مقسم إلى جزئين : جزء نظري مبني على المفاهيم وقد تم في فصلين، وجزء تطبيقي عملي خاص بالدراسة الميدانية التي تم إجراؤها في مؤسسة توزيع مواد البناء بمستغانم.

سنتطرق في الفصل الأول: إلى الإطار النظري للمراجعة الداخلية والذي ينقسم إلى ثلاث مباحث ، حيث يشمل المبحث الأول على عموميات حول المراجعة من تعاريف وتطور تاريخي أما المبحث الثاني الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية، أما المبحث الثالث فهو يشمل على ضوابط تنفيذ المراجعة الداخلية.

أما الفصل الثاني الذي يتمثل في المراجعة الداخلية كآلية تحسن من جودة المعلومة المحاسبية مقسم إلى ثلاث مباحث حيث يتمثل المبحث الأول من مفاهيم حول نظام المعلومات أما المبحث الثاني جودة المعلومة المحاسبية أما المبحث الثالث يتمثل في دور المراجعة الداخلية في ضبط جودة المعلومة الحاسبية .

أما الفصل الثالث والأخير مخصص للدراسة الميدانية حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث المبحث الأول تقديم مؤسسة توزيع مواد البناء، أما المبحث الثاني واقع استخدام نظام المعلومات المحاسبية أما المبحث الثالث فيتمثل في تحسين المعلومة الحاسبية لمؤسسة توزيع مواد البناء من خلال المراجعة الداخلية.

ثامنا: الدراسات السابقة:

- اقتربت قلة من الدراسات السابقة حول موضوع الإشكالية التي تناولها بحثنا ومن بين هذه الدراسات نذكر:
- 1-** إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، دراسة حالة مؤسسة أليانس للتأمينات الجرائية من إعداد زلاسي رياض مذكرة ماجستير، 2012، وقد تلخصت نتائج هذه الدراسات في الآتي:
- دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية والمعلومات المحاسبية.
 - الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- 2-** عيادي محمد أمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، دراسة حالة المديرية التجارية للتجهيزات الصناعية، عبارة عن مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع إدارة أعمال لسنة 2007-2008، حيث تدور إشكالية هذا البحث حول:
- كيف يساهم نظام الرقابة والمراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي والمالي بهدف ضمان صحة ودقة المعلومات المحاسبية.

الفصل الأول:

**الإطار النظري للمراجعة
الداخلية**

تمهيد

لقد عرف العالم الاقتصادي تطورا كبيرا في العديد من المجالات والتي مست حجم المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت في الوقت الحاضر تميز بكمبرها وتعقد وظائفها، هذا ما أدى إلى اللجوء إلى نظام الرقابة والاهتمام بها نظرا لدوره الفعال في المؤسسة وكذلك وجود أداة إدارية تقوم بمتابعة هذه النظم الرقابية.

كما يعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد الإجراءات التي تتخذها المؤسسة في مواجهة المخاطر والحد منها، حيث أن وضع نظام رقابة داخلية، يمتاز بالكفاءة والفاعلية ويتم تطبيقه من قبل الأفراد والإدارة يشكل حماية للمنشأة من المخاطر التي تواجهها كما يقلل من احتمالية التعرض للمخاطر ومما لا شك فيه إن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المستعمل في المنشأة يعتبر حجر الأساس الذي ينطلق منه المراجع وهو نقطة الارتكاز للمراجع عند إعداد لبرنامج المراجعة وتحدد الاختبارات والعينات فكلما كان نظام الرقابة قوي وفعال كلما زاد اعتماد المراجع على أسلوب العينة في الحصول على الأدلة للإثبات.

كما تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية مهمة، فالمؤسسات في وقتنا الحالي بغض النظر عن حجمها تحتاج إلى مراجعة داخلية، كذلك فإن هذه المهنة لا تأخذ بعين الاعتبار طبيعة نشاط المؤسسة، فرغم اعتماد المراجعة الداخلية من طرف المؤسسات التجارية والصناعية بالدرجة الأولى إلا أن المؤسسات الخدمية هي كذلك تحتاج إلى هذه الوظيفة.

والمراجعة الداخلية لا تمس فقط الجانب المالي والمحاسبي كما يظنه البعض، وإنما يتسع نطاق تطبيقها والأهداف المرجوة منها باتساع الأنشطة الموجودة داخل المؤسسة مما يسمح بالتحكم أكثر بها وهذا من أجل تحقيق أكبر ربح وفائدة للمؤسسة.

ولدراسة أعمق سنقوم في هذا الفصل دراسة الإطار النظري للمراجعة الداخلية من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث سنتعرض في المبحث الأول إلى عموميات المراجعة وذلك من خلال التطرق إلى لمحة تاريخية للمراجعة وتطور مفهومها، ومن ثم تقديم مجموعة التعاريف التي نراها شاملة للمراجعة وتبيان أهميتها وأهدافها وفروضها.

أما المبحث الثاني سنتطرق فيه إلى مفاهيم أساسية حول المراجعة الداخلية، أهمية وأهداف المراجعة الداخلية أنواعها وإجراءاتها ومعاييرها. أما بالنسبة للمبحث الثالث فنذكر فيه ضوابط تنفيذ المراجعة الداخلية ونتطرق فيه إلى ميثاق أخلاقيات المراجع الداخلي، ومراحل تنفيذ المراجعة الداخلية إضافة إلى حقوق وواجبات المراجع الداخلي.

المبحث الأول:عموميات المراجعة

إن ظهور المراجعة وتطورها ووصولها إلى ما هي عليه الآن كان أمرا حتميا، بسبب توسع المؤسسة وتشعب وظائفها الأمر الذي زاد من صعوبة مراقبة الملاك لتسيير المؤسسة من جانب التدفقات النقدية والمالية .

وسنقوم في هذا المبحث بتقديم عموميات حول المراجعة نستعملها بالتطرق في المطلب الأول بتعريفها وتطورها ومن ثم

المطلب الأول:تعريف المراجعة وتطورها

أولا :تعريف المراجعة:

المراجعة بمعناها اللفظي **Audit** وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية **Audire** ومعناها "يستمع" لأن الحسابات كانت تتلى على المراجع.

إن التطورات المستمرة لعملية المراجعة وتوسع مهامها في نطاق ومجالات مختلفة وتعدد أشكالها أدى إلى ظهور العديد من التعاريف لها نذكر منها:

التعريف الأول: "هي عملية تجميع وتقييم أدلة الإثبات حول المعلومات من اجل تحديد درجة الارتباط وامتنال المعلومات للمعايير والأسس المتبعة والإبلاغ عن نتيجة العملية من خلال رأي مهني محايد ويجب إن يقوم بالمراجعة شخص كفؤ ومؤهل ومحايد".¹

التعريف الثاني:"فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة الحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات".²

التعريف الثالث:"عرفها مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية على أنها: "وظيفة يؤديها موظفين من داخل المشروع وتتناول الفحص الانتقادي وإجراءات الرقابة الداخلية. وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية والتحقق منان مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماتها سليمة ودقيقة وكافية".³

ثانيا:عناصر المراجعة:

هناك ثلاث عناصر أساسية ترتكز عليها عناصر المراجعة هي :

1الفحص: التأكد من صحة قياس المعلومات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها (فحص القياس المحاسبي):

¹ رأفت محمود سلامة وآخرون، علم تدقيق الحسابات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2010، ص 21.

² محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003، ص06.

³ د.محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، 2007، ص125.

2التحقق: إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة؛

3- الإبلاغ: بلورة نتائج الفحص والتحقيق إثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية والمراجع الذي يتولى مراجعة الحسابات هو محاسب ذو خبرة و مرخص ويجب تمتعه بمتطلبات أساسية لضمان نجاحه كمراجع أهمها:

توفير الرغبة عنده في امتحان المراجعة؛

فهم لطبيعة و فائدة و أهمية المحاسبة، وتقييم القيود المفروضة عليها وأوجه القصور فيها؛

معرفة أساليب التحقيق الأساسية لعناصر الموجودات والمطلوبات.

ثالثا: التطور التاريخي للمراجعة:

في البداية لم تكن هناك الحاجة للمراجعة أو حتى أشخاص يقومون بممارسة هذه المهمة فكان كل فرد قادر على أن يتفقد أعماله بنفسه نظرا لقلة الصفقات وصغر العمليات التجارية التي كانت آنذاك.

إلا أن تكون الدول والمملكات من جهة وتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى أدى إلى تطور المحاسبة وازدياد حجم عملياتها ف انعكس هذا انعكاسا مباشرا على المراجعة ، التي تطورت هي الأخرى وانتشرت بنفس درجة انتشار المحاسبة

1/فترة ما قبل 1500م:

في أوائل هذه الفترة، كانت المحاسبة تقتصر على سلطات الدولة والمشروعات العائلية التي كانت تتم خاصة بجرد المخزون السلعي، حيث تكون هذه العملية متكررة عدة مرات في الفترة الواحدة، والهدف منها هو الوصول إلى الدقة ومنع أي تلاعب أو غش بالدفاتر.¹

كما تميزت هذه الفترة بممارسة المراجعة عن طريق الاستماع، أي استماع الشخص الذي يقوم بهذه العملية للحسابات التي كانت تتلى عليه، واستعمال تجربته لمعرفة مدى دقة ما كان يسمعه، فهذه العملية كان يستعملها ملاك الأراضي حتى يراقبوا أعمال فلاحهم.

عموما في هذه الفترة من التاريخ كان الهدف من عملية المراجعة هو التأكد من أمانة القائمين على الشؤون المالية، وكانت عملية تفصيلية مع عدم وجود أو معرفة نظم الرقابة الداخلية.

2/ الفترة من 1500 م 1850م:

¹ رشام نسيم، أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2012-2013، ص82.

تميزت هذه الفترة بالتمهيد للثورة الصناعية ، ولعل ما يمكن استخلاصه فعلا من هذه الأخيرة هو انفصال ملكية المؤسسة عن إدارتها وزيادة الحاجة للمراجعين .

إضافة إلى تبني فكرة النظام المحاسبي بصورة بدائية خاصة بعد اكتشاف نظرية القيد المزدوج، وكنيجة لهذه التغيرات أصبح نوع من الرقابة الداخلية على عمليات المشروع ورغم ذلك استمرت عملية المراجعة تنفذ بصورة تفصيلية.

3/الفترة من 1850 م 1905 م :

إن النمو الاقتصادي الذي شهدته هذه الفترة خاصة بعد انطلاق الثورة الصناعية وخاصة في المملكة المتحدة مم أدى إلى ظهور الشركات المساهمة الكبيرة كما تم في هذه الفترة الفصل بين الملكية والإدارة حيث استلم المتخصصون الوظائف الإدارية، وظهرت بذلك حاجة المساهمين الملحة في المحافظة على أموالهم المستثمرة في تلك الشركات، وبناء على هذا كله أصبح الجو مهيأ للمراجعة كمهنة أ تبرز وتظهر إلى حيز الوجود وخاصة بعد اقتناع المساهمين بضرورة وجود طرف ثالث محايد تكون مهمته بيان مدى أمانة القيمين على أموالهم وممتلكاتهم، حيث عزز ذلك بصدور قانون الشركات البريطاني سنة 1862م، الذي نص بين موادها على ضرورة مراجعة الشركات المساهمة من قبل مراجعي الحسابات، ففي أواخر هذه الفترة أصبح المراجعون يعتمدون على نظم الرقابة الداخلية في عمليات المراجعة التي يقومون بها، وعلى ذلك عرفت لأول مرة المراجعة الاختبارية، وأصبحت عملية المراجعة أقل تفصيلا أما أهداف المراجعة حتى نهاية هذه الفترة كانت:

أ-اكتشاف الغش والخطأ؛

ب-اكتشاف ومنع الأخطاء الفنية؛

ج-اكتشاف الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية.

4/الفترة من 1905 م إلى يومنا:

ما يمكن ملاحظته في هذه الفترة ، هو ظهور الشركات الكبرى، والاعتماد على أنظمة الرقابة الداخلية من طرف المراجع اعتماد كليا في عملية المراجعة وكذا الاعتماد على المراجعة الإخبارية أي استخدام أسلوب العينات الإحصائية في المراجعة حيث حدثت ثلاث تغيرات هامة في ممارسة مهنة المراجعة وهي:

1-التحول من مراجعة الحسابات مراجعة تفصيلية إلى المراجعة بالعينات كأساس لإبداء الرأي حول مدى عدالة القوائم المالية؛

2-تطور في الاختبارات التي كان يقوم بها المراجع لتقييم نظام الرقابة الداخلية؛

3-اعتبار اكتشاف الغش والاحتيال هو أحد أهداف عملية المراجعة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المراجعة

أولا أهمية المراجعة :

إن أهمية تدقيق الحسابات تظهر في أنها تخدم جهات كثيرة تعتمد اعتمادا كبيرا على البيانات المالية التي يعتمدها مراجع الحسابات الخارجي المستقل وهذه الجهات هي كما يلي :

1-إدارة المشروع:تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية التي يتم اعتمادها من قبل مراجع الحسابات المحايد المستقلة مما يزيد الثقة في هذه البيانات، كما يزيد درجة الاعتماد عليها كما أنها وسيلة لإثبات أن إدارة المشروع قد مارست أعمالها بنجاح مم يؤدي إلى إعادة انتخاب وتجديد مدة أعضاء المجلس الإدارة لفترة أخرى وكذلك زيادة مكافأتهم.

2المستثمرون:أدى ظهور الشركات والمصانع الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وتوزيع راس مالها على عدد كبير من المساهمين وانفصال الملكية عن ادارة الشركة مما جعل الحاجة الماسة الى تعيين مراجع حسابات قانوني مستقل ومحايد بحيث يطمئن المستثمرين بان اموالهم لن تتعرض للاختلاس والسرقه نتيجة قيام المراجع بمراقبة تصرفات ادارة الشركة والتاكيد من عدم انتهاك عقد الشركة الاساسي وقانون الشركات

3البنوك:تقوم معظم المشروعات بطلب الحصول على القروض من البنوك و مؤسسات الاقتراض، وقبل أن توافق هذه البنوك منح تلك القروض فإنها تقوم بفحص و تحليل المركز المالي ونتيجة الأعمال لتلك المشروعات وذلك لضمان قدرة هذه المشاريع لسداد تلك القروض مع فوائدها في المواعيد المحددة.¹

ثانيا /أهداف المراجعة:

تمثل الأهداف بصفة عامة الغايات المرجو تحقيقها من نشاط معين، وأهداف المراجعة كثيرة ومتعددة، وتطورها صاحب تطور المراجعة عبر الزمن فقد كانت تهدف المراجعة في بدايتها اكتشاف إلى الأخطاء وأعمال الغش والتزوير التي قد توجد في السجلات والدفاتر المحاسبية ، ومع مرور الزمن أصبح الهدف هو التأكد من سلامة العمليات المسجلة بالدفاتر وان القوائم المالية تبين بصدق المركز المالي الناتج عن هذه العمليات، ثم أصبح من أهدافها القيام بدراسة انتقادية لأنظمة المشروع بما فيها نظام الرقابة الداخلية. ومع تطور المراجعة أصبح الهدف الرئيسي للمراجعة هو إبداء رأي فني محايد حول مدى صحة وعدالة عرض القوائم المالية، كما زادت أهمية فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

والجدير بالذكر أن تطور أهداف المراجعة يرجع إلى القضاء الانجليزي من خلال العبارة المشهورة للقاضي lopase عام 1896 والتي وصف فيها المراجع بأنه "كلب حراسة وليس كلب ذا حاسة شم قوية لاقتفاء اثار

¹ -رأفت محمود سلامة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 56 .

المجرمين" * ، حيث تشير هذه العبارة الى ان الهدف الأساسي للمراجعة ليس اكتشاف الغش والأخطاء والغش عند قيام المراجع بمهمته 1.

وقد أضيفت أهدافا عديدة للمراجعة في الوقت الحديث نذكر منها ما يلي:2

-مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف ، ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول الى الأهداف المحددة

-تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها ،

-القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط ،

-تخفيض خطر المراجعة ،

-تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لإفراد المجتمع .

وينص المعيار الدولي للمراجعة * (ISA) رقم(200) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين * * * (IFAC) على مايلي: "الهدف من مراجعة البيانات المالية هو تمكين المراجع من إبداء رأية فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت من كافة النواحي الأساسية وفقا لإطار تقارير مالية محددة "3.

ويعتبر رأي المراجع محصلة لعدة إجراءات طويلة استنباطية وأحكام منطقية، ولغرض تكوين ذلك الرأي لا بد من تحقيق أهداف المراجعة الأساسية والتي تتلخص في الفحص والتحقق من العناصر التالية:1

✓ دقة وصحة عرض القوائم المالية؛

✓ شرعية وصحة العمليات المالية ؛

✓ الوجود المادي للعناصر الموجودة،

✓ استقلال الفترة المالية.

المطلب الثالث: فروض المراجعة

تقوم المراجعة على جملة من الفروض يتخذ كل منها إطار نظري يمكن الرجوع إليها في عمليات المراجعة المختلفة ،ويمكن تعريف الفروض بصفة عامة على أنها معتقدات ومتطلبات أساسية سابقة تعتمد عليها الأفكار والتوصيات والقواعد الأخرى، وتتمثل هذه الفروض في:

¹ - رشام نسيم، مرجع سبق ذكره،ص86.

1- قابلية البيانات للفحص: تتمحور المراجعة على فحص البيانات المحاسبية بغية الحكم على المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها ويتبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية من جهة ومصداقية المعلومات المقدمة من جهة أخرى .

2- عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراقب ومصلحة إدارة المشروع: هذا الفرض يعني عدم وجود تعارض حتمي يعني استحالته فقد يكون هناك أحيانا بعض التعارض في الفترة القصيرة بين مصلحة كل منهما فإدارة المشروع قد ترى أن مصلحتها العاجلة أو من مصلحة المشروع أن تخفي بعض البيانات عن المراقب، وفي هذه الحالة يجب أن يكن المراقب متيقظا من هذه الحالة.

3- خلو القوائم المالية من أي أخطاء غير عادية أو تواطئية: يثير هذا الفرض نقطة هامة وهي مسؤولية المراقب في اكتشاف الأخطاء، فوجود هذا الفرض سوف لا يساعده على اكتشاف الأخطاء غير العادية أو التواطئية.

4- فرض وجود نظام سليم للرقابة الداخلية: إن وجود نظام سليم للرقابة الداخلية للمؤسسة يؤدي إلى الابتعاد عن احتمال حدوث الخطأ.

5- التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية: يقوم هذا الفرض على أن المعلومات المحاسبية قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها، إذ يعتبر الالتزام بها المؤشر الحقيقي للحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية .

6- مراقب الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط: رغم تعدد الخدمات التي يستطيع مراقب الحسابات أن يؤديها لعلمه فإنه عندما يطلب منه أبداء الرأي في سلامة القوائم المالية فإن عمله يجب أن يقتصر على هذه المهمة دون غيرها ، ويشبه هذا الدور إلى حد كبير في إطار المراجعة الداخلية على أن يلزم المراجع بوظائفه وأنه يسعى لتحقيق الأهداف المتوخاة من العملية¹.

¹ - هادي التميمي ، مدخل إلى التدقيق ، (من الناحية النظرية والعلمية)، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن 2004، ص 30

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية

المطلب الأول: نشأة وتعريف المراجعة الداخلية

أولاً: نشأة المراجعة الداخلية:

يرجع ظهور المراجعة الداخلية كفكرة إلى الثلاثينيات ، وذلك بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن الأسباب الأساسية التي أدت إلى ظهورها هي رغبة المؤسسات الأمريكية في تخفيض ثقل المراجعة الخارجية، خاصة إذا علمنا

أن التشريعات الأمريكية كانت تفرض على كل المؤسسات التي تتعامل في الأسواق المالية إلى إخضاع حساباتها لمراجعة خارجية حتى يتم المصادقة عليها.

وبقي دور المراجعة الداخلية مهتما بحيث لم تحض بالاهتمام اللازم في بادئ الأمر، إلى أن انتظم المراجعون الداخليين في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة 1941م، وكونوا ما يسمى بمعهد المراجعين الداخليين الأمريكيين، الذي عمل منذ إنشائه على تطوير هذه المهنة وتنظيمها.

وتماشيا مع التطورات الاقتصادية الحديثة، قام هذا المعهد بتعديل تعريفها سنة 1947م، ثم سنتي 1957 و1971م، بحيث نلاحظ تطور أهدافها من نظرة محاسبية محضه، تعتمد على اكتشاف الأخطاء والغش إلى أن أصبحت تهتم بكل نشاطات ووظائف المؤسسة.

أما في وقتنا الحاضر أصبحت المراجعة الداخلية بالغة الأهمية باعتبارها أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية بمفهومها المعاصر بحيث ابتدأت بنطاق ومجال ضيق يقتصر على مراجعة القيود والسجلات المالية، ثم اتجهت بعد ذلك نحو المجالات الإدارية والتشغيلية نتيجة الظروف الاقتصادية.¹

أما في الجزائر، فيمكن القول أن هذه الوظيفة حديثة الاستعمال وحديثة الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه، حيث نص عليها المشرع الجزائري في نهاية الثمينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم: 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988م، التي تنص على أنه "يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها"².

¹ العمرات ، أ.ص، المراجعة الداخلية: الإطار النظري والمحتوى السلوكي ، دارالبشير ، عمان ، 1990، ص12.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 02 القانون 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988.

-ثانيا: تعريف المراجعة الداخلية:

هناك العديد من المفاهيم حول المراجعة الداخلية:

- فقد عرفها مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية على أنها: "نشاط تقييبي مستقل ينشأ داخل منظمة الأعمال للمراجعة العمليات كخدمة للإدارة، وهي وسيلة رقابية إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى".¹

- كما عرفها المعهد الفرنسي للمدققين والمراقبين الداخليين: "التدقيق الداخلي هو فحص دوري للوسائل الموضوعية تحت تصرف مديرية قصد مراقبة وتسيير المؤسسة".²

- تعريف المعهد الدولي للمدققين الذي يعتبر أشمل وأعم، حيث عرف المراجعة الداخلية بأنها: "وظيفة التقييم المستقلة، التي يتم استحداثها داخل المنظمات الاقتصادية للعمل على فحص وتقييم الأنشطة الاقتصادية والمالية والإدارية بها، ورفع تقرير بما تم من فحص وتقييم الإدارة العليا للمنظمة لكي تتخذ ما تراه مناسبا من قرارات إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك".³

المراجعة الداخلية هي نشاط يهدف بشكل أساسي إلى مراقبة وتقييم الرقابة الداخلية والتأكد من تطبيقها على أرض الواقع، وتقديم الاستشارة للمؤسسة والتوصيات المختلفة من أجل تحسين وتقوية أنظمة الرقابة الداخلية لديها وأنظمة إدارة المخاطر للمساعدة في تحقيق أهدافها.⁴

من خلال مجموعة هذه التعاريف يمكن استخراج بعض المظاهر الهامة لوظيفة المراجعة التي يتعين التركيز عليها وهي:

-يشير اصطلاح "داخلي" إلى أن تنفيذ المراجعة الداخلية يتم أساسا داخل المؤسسة عن طريق العاملين المختصين بها:

-تقوم المراجعة الداخلية بالبحث عن الحقائق وتقييم النتائج وذلك خدمة للإدارة.

المطلب الثاني: أهمية المراجعة الداخلية وأهدافها

أولا: أهمية المراجعة الداخلية:⁵

¹ محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي ، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر الطبعة الثانية ، 200، ص33.

² محمد بوتين ، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة الثالثة ، 2008، ص:11.

³ إبراهيم طه عبد الوهاب ، المراجعة النظرية والممارسات المهنية ، الطبعة الأولى، قسم المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، مصر ص: 255.

⁴ هيثم السعافين ، التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وتدقيق السلطات الرقابية الحكومية ، مجلة المدقق ، العدد(63-64)، ص:7.

⁵ رشام نسيم، أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة أكلي محند اولحاج ، البويرة 2012-2013، ص86.

نشأ التدقيق الداخلي وتطور مع تزايد الحاجة إليه للمحافظة على الموارد المتاحة، واطمئنان مجلس الإدارة إلى سلامة العمل، وحاجتها إلى بيانات دورية دقيقة، لمختلف النشاطات، من أجل اتخاذ القرار المناسب واللازم، لتصحيح الانحرافات، ورسم السياسات المستقبلية.

لقد احتلت وظيفة المراجعة الداخلية مكانة في معظم المؤسسات والشركات وارتبطت بأعلى مستويات التنظيم ليس كأداة رقابية فحسب بل كنشاط.

1- نشاط تقييمي: تعتبر كنشاط تقييمي لتدقيق وفحص كافة الأنشطة والعمليات المختلفة بهدف تطويرها، وما كانت لتبلغ هذه المرتبة لولا تظافر العديد من العوامل التي ساعدت على نموها تطورها وزيادة أهميتها:

2- نشاط وقائي: تعتبر كنشاط وقائي من خلال تدقيق الأحداث والوقائع الماضية:

3- الإنشائية: تشمل التأكد من كل نشاط من أنشطة المنشأة، وذلك من خلال وضع برامج للمراجعة.

لقد تطور هذا المفهوم للمراجعة الداخلية بعد عام 2000 وظهر المفهوم الجديد على أنه نشاط تأكيدى استشاري مستقل وموضوعي لإضافة قيمة للمنشآت...إلخ.

أ- نشاط تأكيدى: يعني اطمئنان الإدارة بأن المخاطر المرتبطة بالمنشأة مفهومة ويتم التعامل بشكل مناسب:

ب- نشاط استشاري: تزويد الإدارة بالتحليلات، الدراسات، الاستشارات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات:

ج- نشاط مستقل: بارتباطه على مستو إداري داخل التنظيم:

د- نشاط موضوعي: وذلك بأداء الأعمال لموكل إليه.

جميع هذه الأدوات تعمل من أجل إضافة قيمة للمنشأة من خلال خفض التكاليف واكتشاف وضع الغش وفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية والعمل على اقتراح ما من شأنه تحسين العمل.

ثانيا: أهداف المراجعة الداخلية:

لقد انحصر هدف المراجعة الداخلية في المراحل الأولى في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، ونتيجة لتطور الزمن، فقد تطورت أهداف المراجعة الداخلية وأصبحت تتلخص في ما يلي:

- تقديم تأكيدات:

- تقديم خدمات استشارية:

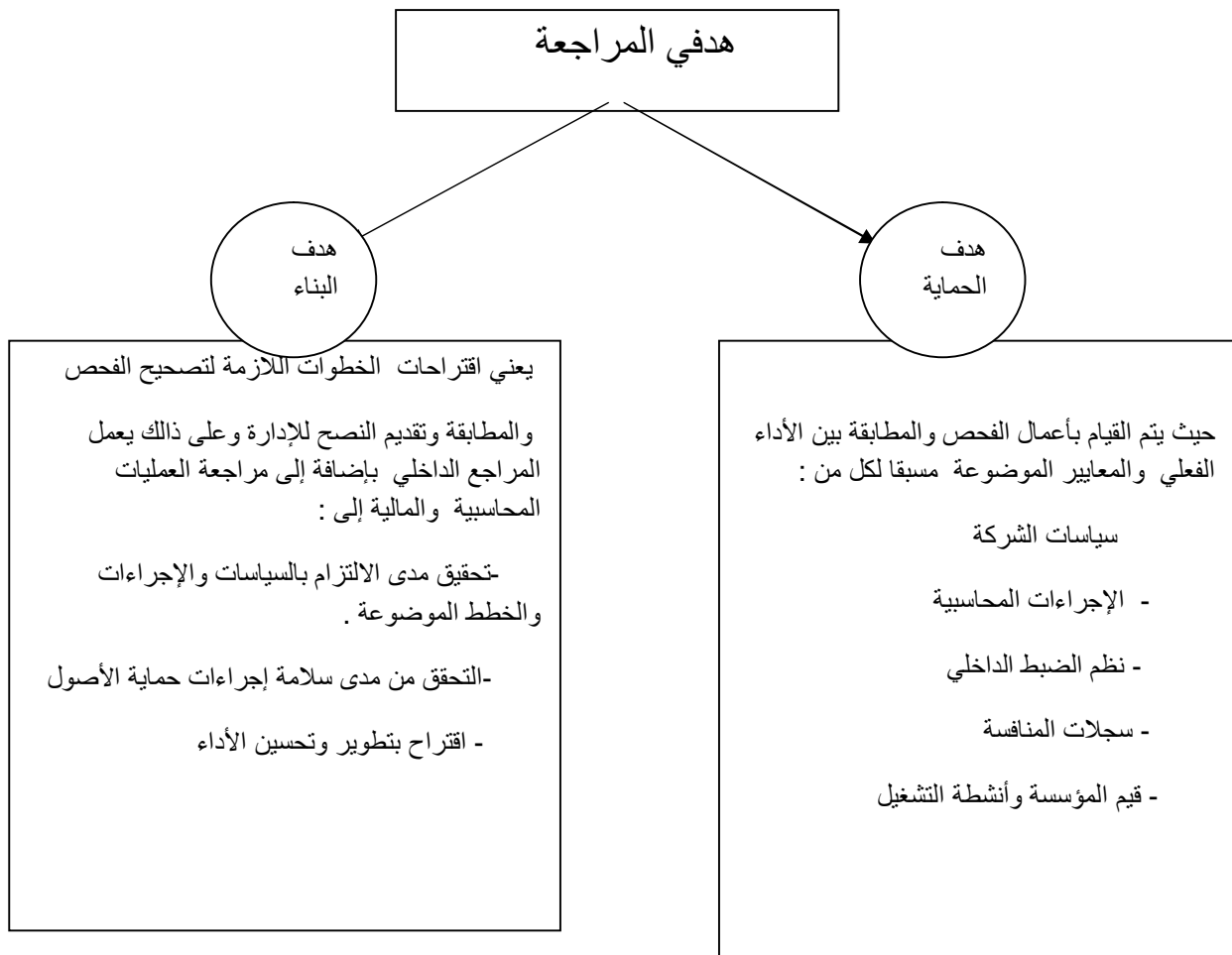
- إضافة قيمة للمؤسسة:

- تحسين عمليات المنظمة:

- تقييم وتحسين فاعلية الرقابة.

وبصفة عامة يمكن تقسيم أهداف المراجعة إلى هدفين هما هدف الحماية وهدف البناء والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل:رقم (1-1) هدفي المراجعة الداخلية



المصدر:عبد الفتاح محمد الصحن ،فتحي رزق السوافري ،الرقابة والمراجعة الداخلية ، الدارالجامعية الجديدة ،الإسكندرية مصر ، 2004،ص10

المطلب الثالث: أنواع المراجعة الداخلية ومعاييرها

لقد واكب التطور والتغير الذي طرأ على بيئة الأعمال اجتهادات كثيرة من قبل المهنيين والباحثين، بطرح رؤى جديدة بشأن ما يجب على إدارة المراجعة الداخلية وموظفيها القيام به لمواجهة هذه التطورات الجديدة، فبعد أن كانت المراجعة المالية هي المجال التقليدي للمراجعة الداخلية أصبحت المراجعة التشغيلية محل اهتمام أكبر وتمثل المدى الأوسع للمراجعة الداخلية وككل أنواع المراجعات الأخرى، فإن وظيفة المراجعة الداخلية تعتمد على مجموعة معايير تمثل أساساً يعتمد عليه من قبل المراجعين الداخليين لمتابعة أدائهم المهني.

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق لأنواع المراجعة الداخلية والمعايير التي تبني عليها.

أولاً: أنواع المراجعة الداخلية

من الصعب وضع حدود فاصلة لأنواع المراجعة الداخلية بسبب شمولية المراجعة لكافة العمليات في المؤسسة وهدفها تقويم فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية لنشاط ما، وتنقسم المراجعة الداخلية إلى:¹

1- المراجعة المالية المحاسبية: وهي التي يهدف من خلالها المراجع الداخلي إلى الفحص المنظم للقوائم المالية لتحديد مدى تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من حيث:

التحقق من تتبع القيود المحاسبية وتدقيقها حسابياً ومستندياً؛

التحقق من سلامة وموافقة الأنظمة والتعليمات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

التحقق من وجود الحماية المناسبة للأصول من سوء الاستعمال أو الاختلاس؛

التحقق من الفحص والتقويم لدرجة متانة الرقابة الداخلية ومدى كفايتها والاعتماد عليها.

2- المراجعة الداخلية التشغيلية (الإدارية): ويقصد بها المراجعة الشاملة للوظائف المختلفة داخل المؤسسة للتأكد من كفاءة وفعالية هذه الوظائف من خلال:

- تقويم واختبار النشاطات الإدارية ونتائج الأداء؛

- تقويم وفحص شامل لعمليات المشروع؛

- تقييم كفاءة استخدام الموارد المالية والموارد البشرية وتقديم التوصيات اللازمة للتحسين.

أما في وقتنا الحاضر فيشترط في المراجعة أن تقوم على الشمولية لكافة عمليات المؤسسة لتشمل نطاق المراجعة المالية والالتزام القانوني ونطاق المراجعة الإدارية والمراجعة الإستراتيجية الذي يخص بمعالجة

¹ عطا الله احمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الراجحة، الأردن 2009 ص 61 62.

القصور في التخطيط الإستراتيجي، والذي ينتج عن عدم إمكانية ربط أنظمة المعلومات بأهداف المؤسسة، مما يؤدي إلى مخاطر المعلومات والتركيز على مراجعة المخاطرة في عملية التخطيط الإستراتيجي لتحديد نقاط الضعف فيها، من أجل دعم فعالية الإدارة العليا للمؤسسة حيث يعتبر وجود نظام فعال للمعلومات الإستراتيجية جانبا مهما من جوانب عملية المراجعة الإستراتيجية.

3-مراجعة الالتزام:

تهدف مراجعة الالتزام إلى التحقق من مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها والإجراءات الموضوعية من طرف المنشأة.¹

4-مراجعة نظم المعلومات:

يتم مراجعة نظم المعلومات بهدف التحقق من سلامة وأمن المعلومات الإعطاء التقارير المالية والتشغيلية في الوقت المناسب وتكون صحيحة، كاملة ومفيدة، وتختلف بيئة الحاسب الآلي عن بيئة العمل اليدوي من وجهة نظر المراجع في:²

أ-فصل المهام:

يؤدي التشغيل الآلي للعمليات إلى دمج كثير من العمليات اليدوية المستقلة في خطوة واحدة مما يؤدي ضعف الرقابة الناتجة عن فصل المهام، وهذه الزيادة في المخاطر يمكن بسهولة تعويضها بإجراءات رقابية بديلة.

ب-اختفاء مسار المراجعة:

يقصد به عدم وجود إثباتات ورقية لعمليات التشغيل المختلفة في الحاسب الآلي على عكس البيئة اليدوية التي لها إثباتات ورقية لكل عملية من العمليات، وبالتالي وجود مسار واضح لمراحل سير العملية.

4-المراجعة البيئية:

يهدف إلى قياس مدى الالتزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة والتلوث وما يمكن أن يواجه المؤسسة.

ثانيا: معايير المراجعة الداخلية:

تعرف المعايير المراجعة الداخلية على أنها: تلك المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم المراجعة الداخلية، حيث تمثل المعايير نموذج ممارسة المراجعة الداخلية كما يجب أن يكون وذلك وفقا لما تم التوصل إليه واعتماد من قبل معهد المراجعين الداخليين".¹

¹- إيهاب تظام إبراهيم، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، مكتب المجتمع العربي، الأردن، الطبعة الأولى، 2008-2009، ص22.

²- خلف عبد الله الواردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفق معايير التدقيق الداخلي الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص54.

تشمل المعايير المهنية الحديثة للمراجعة الداخلية الصادرة من مجمع المراجعين الداخليين على خمسة مجموعات من المعايير تغطي النواحي الرئيسية والوظائف الرئيسية للمراجعة الداخلية، وسنعرض كل مجموعة من المعايير السابقة على النحو التالي:

1_معايير الاستقلال: وتشمل هذه المعايير على عدد من المعايير الفرعية وهي:

أ_الاستقلال: ويعني الاستقلال المراجع الداخلي على الأنشطة التي يقوم بمراجعتها ويتحقق الاستقلال عندما يقوم المراجع الداخلي بأداء عمله بحرية وبموضوعية؛

ب-الوضع التنظيمي: يجب أن يكون لإدارة المراجعة الداخلية وضع تنظيمي يسمح لها بأداء مسؤولياتها، ويجب أن يحصل المراجعين الداخليين على دعم من الإدارة العليا ومن مجلس الإدارة وذلك لكي يكون الأفراد الخاضعين للمراجعة متعاونين بدون أي تدخل؛

ويجب أن يتمتع مدير إدارة المراجعة الداخلية بسلطة لكي يحقق له ذلك استقلالية وتوسيع نطاق عمل إدارته وتنفيذ توصيات هذه الإدارة، كما يجب أن يكون لمدير إدارة المراجعة الداخلية اتصال مباشر مع مجلس الإدارة حتى يستطيع توصيل المعلومات في النواحي المهمة.

ج_الموضوعية: يجب أن يكون المراجع الداخلي موضوعياً عند أدائه لوظيفة المراجعة الداخلية، وتعتبر الموضوعية أمراً ذهنياً يجب أن يتحقق لدى المراجع الداخلي، بحيث يجب أن لا يكون تابعا للغير عند إبدائه لرأيه في أي أمر من أمور المراجعة.

2/معايير الحرفية المهنية لإدارة المراجعة الداخلية:²

تحتوي هذه المعايير على عدد من المعايير الفرعية وهي:

أ- يجب أن يتم أداء المراجعة الداخلية بحرفية وبعناية مهنية؛

ب- يجب أن توفر إدارة المراجعة الداخلية تأكيداً بأن التقنية والخلفية التعليمية للمراجعين الداخليين في مستوى مقبول ومناسب لأداء مهامهم؛

ت- يجب أن تمتلك أو تسعى إدارة المراجعة الداخلية للحصول على الخبرة والمهارات والنظم المطلوبة لأداء مسؤوليات ومهام عملية المراجعة؛

ث- يجب أن تعطي الإدارة المراجعة الداخلية درجة من التأكد المناسب حول ملائمة الإشراف على كافة أعمال المراجعة الداخلية التي تم أدائها؛

¹- اشتبوي ادريس عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص20.

²-د عبد الوهاب نصر- شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعملة أسواق المال، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، 2005-2006، ص503.

ج- يجب على المراجعين الداخليين أن يلتزموا بالمعايير المهنية للأداء، حيث يجب مراعاة أن هذا المعيار يشير إلى ضرورة التزام المراجع الداخلي بالمعايير المهنية، بالإضافة إلى دستور أخلاقيات المراجعة الداخلية الصادر عن معهد المراجعين الداخليين الذي يشتمل على مجموعة من القيم الأخلاقية مثل الأمانة الموضوعية والولاء؛

ح- يجب أن تكون لدى المراجعين الداخليين الخبرة، والمهارات اللازمة لأداء مهام المراجعة الداخلية؛

ي- يجب أن يكون لدى المراجعين الداخليين المهارات في التعامل والاتصال بالأخرين بشكل فعال، حيث يجب أن يكون لديهم المقدرة على فهم العلاقات البشرية والحفاظ على علاقات مرضية مع الأفراد الذين يتم مراجعتهم.

خ- يجب أن يحافظ المراجع الداخلي على الكفاءة المهنية من خلال التعليم المستمر.

3/ معايير نطاق العمل (الفحص الميداني):

وتشمل هذه المعايير على مجموعة من المعايير وهي:

أ- نطاق عمل المراجع الداخلي:

حيث أشار هذا المعيار إلى ضرورة أن يشتمل نطاق عمل المراجع الخلي على فحص وتقييم مدى دقة وفعالية نظام الرقابة الداخلية الخاص بالشركة ودرجة جودة الأداء في تنفيذ المهام المطلوبة؛

ب- نزاهة وقابلية الاعتماد على المعلومات:

يجب أن يتأكد المراجع الداخلي من نزاهة وقابلية الاعتماد على المعلومات المالية والوسائل المستخدمة في قياس والتقارير عن هذه المعلومات؛

ت- الالتزام بالقوانين واللوائح المادية للأصول:

ويحتوي هذا المعيار على معيارين فرعيين هما:

- يجب أن يتأكد المراجع الداخلي أن الأنظمة الموجودة في الشركة تلتزم بالسياسات والخطط والإجراءات والقواعد، ذات التأثير الهام على عمليات الشركة؛

ث- الاستخدام الفعال والاقتصادي للموارد:

يجب أن يقيم المراجع الداخلي مدى الفاعلية الاقتصادية في توظيف الموارد، كما يجب أن يلاحظ أن الإدارة مسئولة عن وضع معايير تشغيلية تحكم وتقيس الاستخدام الفعال للموارد.

4/ معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية:

إن عمل المراجع الداخلي لا بد أن يشمل تخطيط عملية المراجعة الداخلية، وفحص وتقييم العمليات وتوصيل النتائج وكذلك عملية المتابعة، وتمثل هذه المعايير شرح لكافة المراحل المختلفة لعملية المراجعة الداخلية وتشمل هذه المعايير على:

أ/ معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية:

يجب أن تعمل إدارة المراجعة الداخلية بشكل سليم، حيث أُلزم هذا المعيار مدير هذه الإدارة الداخلية بضرورة القيام بما يلي:

*/ الاستخدام الكفء والفعال للموارد الاقتصادية الخاصة بإدارته:

*/ أن يحقق عمل إدارته الأهداف والمسؤوليات التي وافقت وترغب فيها الإدارة:

*/ أن عمل إدارة المراجعة الداخلية يتفق مع المعايير المهنية للمراجعة الداخلية.

وتشتمل هذه المعايير على مجموعة من المعايير الفرعية والتي تهدف إلى تحديد مسؤولية إدارة المراجعة الداخلية، مع بيان كيفية تخطيط إدارة المراجعة الداخلية مع ضرورة وضع إدارة لها لتأكيد الجودة وذلك من خلال المعايير التالية:

1- يجب أن يكون لمدير المراجعة الداخلية نظاماً أساسياً وقائمة بالأهداف والسلطات والمسؤوليات لإدارة المراجعة الداخلية:

2- يجب أن يضع مدير إدارة المراجعة الداخلية خطط للإدارة لتمكينها من تنفيذ المسؤوليات الخاصة بها.

الجدول رقم: (1-1) تطور معايير المراجعة الداخلية

حديثاً (2003)		تقليدياً (1993)	
المعيار	الكود	المعيار	الكود

معايير السمات		الاستقلال	100
الغرض والسلطة والمسؤولية	1000	المكانية التنظيمية	110
الاستقلال والموضوعية	1100	الموضوعية	120
الإستقلال التنظيمي	1110	الموضوعية	200
الموضوعية الفردية	1120	الكفاءة المهنية للعمل	210
تهديد الاستقلال	1130	الموظفية	220
الكفاءة والعناية المهنية	1200	المعرفة والمهارات والإنضباط	230
الكفاءة المهنية	1210	الإشراف	22
العناية المهنية	1220	الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي	240
التطوير المهني المستمر	1230	الإذعان لمعايير السلوك	250
تأكيد الجودة وبرامج التحسين	1300	المعرفة والمهارات الإنضباط	260
تقييم برامج الجودة	1310	العلاقات الإنسانية والاتصالات	270
التقرير عن برامج الجودة	1320	التعليم المستمر	280
الفحص بالمعايير	1330	العناية المهنية اللازمة	300
الإفصاح عن عدم الإذعان	1340	نطاق العمل	310
معايير الأداء	2000	الثقة ونزاهة المعلومات	320
إدارة أنشطة المراجعة الداخلية	2010	الإذعان للقوانين والخطط	330
التخطيط	2020	حماية الأصول	340
الاتصال والموافقة	2030	الاستخدام الاقتصادي للموارد	350
إدارة الموارد	2040	إنجاز الأهداف الموضوعية	400
السياسات والإجراءات	2050	أداء عمل المراجع الداخلي	410
التنسيق	2100	تخطيط المراجعة	420
	2110	فحص وتقييم المعلومات	430
	2120		440
	2130		500
	2200		510
	2201		520
	2210		530
	2220		540
			550
			660

ثانياً: منهجية عمل المراجعة الداخلية:

إن معايير أداء المراجعة الداخلية توضح أن تنفيذ أعمال ومهام المراجعة الداخلية ينبغي أن تعتمد على مجموعة من الخطوات الهامة التي يجب على المراجع الداخلي القيام بها وهذه الخطوات تتمثل فيما يلي:

أ- التحضير لمهمة المراجعة الداخلية؛

ب- تنفيذ مهمة المراجعة الداخلية؛

ج- التقرير عن مهمة المراجعة الداخلية.

أ- التحضير لمهمة المراجعة الداخلية: يتطلب من المراجع الداخلي قبل القيام بتنفيذ أعمال المراجعة بالتحضير الجيد للمهمة وتتمثل عملية تحضير المهمة عن طريق مرحلتين:¹

1. الأمر بالمهمة: وهو عبارة عن التفويض الذي تعطيه المؤسسة للمراجع الداخلي ويكون على شكل وثيقة مكتوبة، وقد يكون على شكل أمر شفهي.

الدراسة والتخطيط: وتعتبر هذه المرحلة ضرورية وهامة للمراجع الداخلي لإنجاح مهمته، حيث يجب عليه وضع خطة مبنية على المخاطر، لتحديد أولويات مهمة المراجعة، بما يتلائم مع الأهداف المسطرة.

ويتم تنفيذ هذه المرحلة من خلال:

- الإطلاع والفهم: حيث يقوم المراجع الداخلي بعملية الإطلاع وجمع المعلومات الكافية، التي تمكنه من فهم الموضوع محل المراجعة من أجل معرفة الأهداف المطلوب تحقيقها من هذه المهمة؛
- خطة التقارب: وهي عبارة عن وثيقة تظهر في شكل جدول يقوم بتقسيم النشاط أو الوظيفة محل المراجعة إلى مجموعة أعمال أولية سهلة الملاحظة؛
- تحديد مواقع الخطر: يقوم المراجع بتقييم مدى ملائمة وفعالية إدارة مخاطر النشاط وأنظمة الضبط؛
- التقرير التوجيهي: ويحدد التقرير التوجيهي أسس تحقيق مهمة المراجع الداخلية ونطاقه.

ب- تنفيذ مهمة المراجعة الداخلية: وفي هذه الخطوة يتم تنفيذ مهمة المراجعة الداخلية وفقاً لمخطط المراجعة المعد مسبقاً والموافق عليه من مدير المراجعة على أن يتم الاختبار وتجميع الأدلة الكافية والملائمة في ملفات التدقيق، وتتم في ثلاث مراحل وهي:²

¹ - إبراهيم طه عبد الوهاب، المراجعة النظرية والممارسة المهنية، الدار الجامعية مصر، 2004، ص 278.

² - داود يوسف صحيح، تدقيق البيانات المالية، دار المنشورات الحقوقية، لبنان، 2002، ص 245.

- 1- اجتماع الافتتاح: يتم عقد اجتماع الافتتاح في مقر النشاط الذي سيتم مراجعته بين الفريق المكلف بالمهمة ومسؤولو النشاط محل المراجعة، حيث يتم فيه التهيئة الميدانية لعملية المراجعة والفحص؛
 - 2- مخطط التنفيذ: يقوم برنامج المراجعة بتقسيم الأعمال بين مختلف أعضاء فريق المراجعة وفقا لخبراتهم، ويسمح للمراجع معرفة أدق التفاصيل عن مهمته؛
 - 3- العمل الميداني: ويأتي دور هذه المرحلة مباشرة بعد إعداد برنامج المراجعة واعتماده من مدير المراجعة، حيث يقوم فريق المراجعة بتطبيق هذا البرنامج على الواقع من خلال إجراء الاختبارات والمقارنات من أجل جمع أدلة الإثبات الكافية لتحقيق أهداف المهمة والكشف عن أي مشكل قد يحدث.
- ت- التقرير عن مهمة المراجعة الداخلية:¹

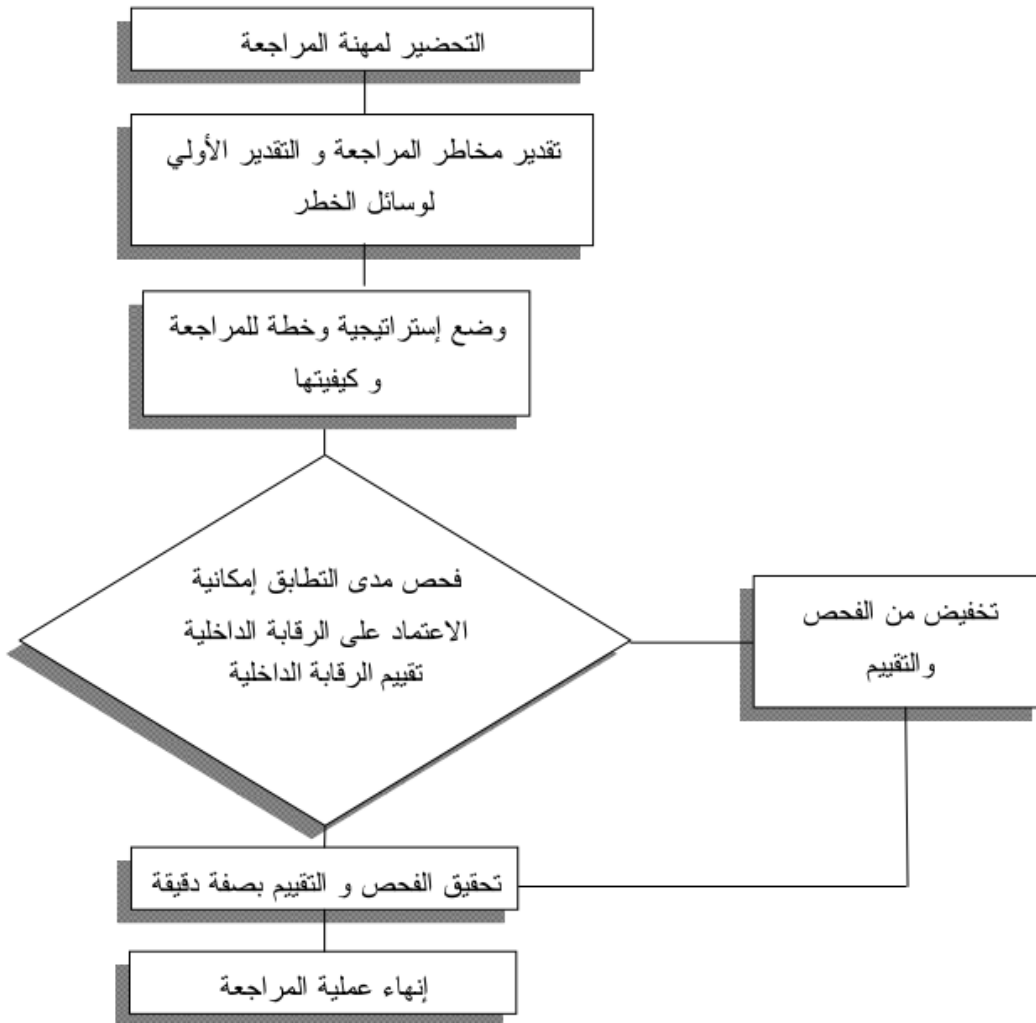
تعتبر هذه الخطوة الأخيرة في انجاز المهمة وتشمل على أربعة مراحل وهي:

- 1- التقرير الأولي للمراجعة: ويتم إعداده من خلال أوراق تحليل المشاكل التي تم إعدادها أثناء تنفيذ برنامج المراجعة والتي تشمل على كافة المشاكل والانحرافات ويعتبر هذا التقرير أساسا لإعداد التقرير النهائي²؛
- 2- حق الرد على الأشخاص المراجع أعمالهم: ويكون عن طريق عقد اجتماع بين الأشخاص المراجع أعمالهم وفريق المراجعة الذي قام بتنفيذ المراجعة، والهدف من هذا الاجتماع عرض الملاحظات والنتائج التي تم التوصل إليها وتكون مدعمة بالأدلة المؤيدة لها، إضافة إلى التوصيات المقترحة بشأنها، وبعد عرض الهدف يتدخل الأشخاص المراجع أعمالهم بالرد على تلك الملاحظات والتوصيات؛
- 3- التقرير النهائي: يتم إعداد التقرير النهائي في صورته النهائية بعد انتهاء التدخل من طرف الأشخاص المراجع أعمالهم، ويجب أن يكون التقرير النهائي واضح ويتم إعداده وتقديمه في الوقت المحدد؛
- 4- متابعة تنفيذ التوصيات: يعد اقتراح المراجع الداخلي لمجموعة من التوصيات الواجب القيام بها وبناءا على الملاحظات التي تم تسجيلها أثناء القيام بالمهمة فإنه يقوم بمتابعة مدى الالتزام بتنفيذ التوصيات.

¹ - مرجع سبق ذكره ، ص 279.

² - عبد الوهاب نصر، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دارالجامعية مصر، 2006، ص 521.

الشكل رقم (2-1) خطوات عملية المراجعة الداخلية



المصدر: نفاذ أحمد، مرجع سابق، ص67

المبحث الثالث: ضوابط تنفيذ المراجعة الداخلية

المطلب الأول: ميثاق أخلاقيات مهنة المراجع الداخلي

يعتبر ميثاق أخلاقيات المهنة الثقافة الأخلاقية التي تحكم مهنة المراجعة الداخلية باعتبارها أساسية لنشاط المراجع الداخلي كما أن مهنة المراجعة الداخلية تقوم على الثقة في تأكيدها الموضوعي بشأن إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، ويمتد نطاق مبادئ أخلاقيات المهنة إلى ما هو أبعد من تعريف مهنة المراجعة الداخلية لكي يشمل أيضا على عنصرين أساسيين، هما كما يلي:

1- المبادئ وثيقة الصلة بمهمة المراجعة الداخلية وممارستها؛

2- قواعد السلوك المهني التي تحدد المعايير التي يتوقع على المراجعين الداخليين مراعاتها.

وفيما يلي توضيح لقواعد السلوك المهني الواردة في ميثاق أخلاقيات مهنة المراجع الداخلي، بحيث تعد هذه القواعد بمثابة عامل مساعد في تحويل المبادئ إلى قواعد عملية، كما أن المقصود منها توجيه السلوك الأخلاقي للمراجعين الداخليين، وإرساء وتعزيز ثقافة أخلاقية محددة تحكم مهنة المراجعة الداخلية وهي كما يلي:

أ- الاستقامة: والتي من شأنها إرساء دعائم الثقة وهذا ما يشكل الأساس للاعتماد على آراء وأحكام المراجع الداخلي، ولتحقيق مبدأ الاستقامة فإن المراجع عليه إتباع قواعد السلوك المهني التالية:

_ تأدية الأعمال بنزاهة والحرص والشعور بالمسؤولية؛

_ الالتزام بالقوانين المعمول بها ومراعاة الإفصاح عما يتوفر لهم من معلومات في الحدود المتوقعة منهم؛

-عدم المشاركة في أي نشاط غير مشروع أو تصرفات تسيء إلى المؤسسة؛

_ المساهمة في تحقيق الأهداف المشروعة والسليمة للمؤسسة.

ب- الموضوعية: يجب على المراجع الداخلي مراعاة أرفع مستويات الموضوعية في جمع وتقييم وتبليغ المعلومات المتعلقة بالنشاط الذي يقوم بمراجعته، كما يجب عليه عدم التأثر في تكوينه لرأيه بمصالحه الشخصية، ولتحقيق مبدأ الموضوعية فإن المراجع الداخلي عليه إتباع قواعد السلوك المهني التالية:

_ عدم المشاركة في النشاطات التي تتعارض مع مصالح المؤسسة؛

_ تجنب إخفاء بعض الحقائق المادية، والتي تنشأ عن عدم الإفصاح عنها؛

_ عدم قبول أي شيء أو يفترض إلى تقديره المهني.

ت_ السرية: على المراجع الداخلي احترام قيمة وملكية المعلومات التي يتلقاها أو يطلع عليها، وعدم الإفصاح عن تلك المعلومات بدون الحصول على الإذن، وذلك ما لم يكن هناك التزام قانوني أو مهني بالإفصاح عنها، لذلك يجب عليه حماية المعلومات التي يحصل عليها في سياق أداء واجباته وعدم استخدامها لتحقيق أي منفعة شخصية.

ث_ الكفاءة: يجب على المراجع الداخلي استخدام المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة في أداء خدمات المراجعة الداخلية، من خلال إتباع قواعد السلوك المهني التالية:

_ أداء خدمات المراجعة الداخلية وفق المعايير الدولية المهنية للممارسة المراجعة الداخلية:

_ العمل باستمرار على تحسين مهاراتهم وفعالية وجودة الخدمات التي يؤدونها؛¹

_ أداء الخدمات التي تتوافر لديه المعرفة والمهارة والخبرة اللازمة لها؛

_ بذل الجهود القوية لتحقيق الفعالية في القيام بالنشاط

المطلب الثاني: مراحل تنفيذ المراجعة الداخلية:

إن معايير المراجعة عامة والمراجعة الداخلية خاصة تشير الى ضرورة التخطيط المسبق، وهذا بوضع منهجية يتبعها القائم بعملية المراجعة والتي تساعد في اتخاذ القرارات الصائبة فسننتظر من خلال هذا المطلب الى مراحل تنفيذ المراجعة الداخلية .

وقبل أن يقوم المراجع الداخلي بأداء مهمة المراجعة الداخلية لابد له أن يقوم بمهمة التحضير والتخطيط الجيد لأنهما يعتبران النقطة الأولى من أجل بدئ عملية المراجعة وهنا يركز المراجع الداخلي على العناصر التالية:

*-دراسة الوحدة أو النشاط موضوع الوحدة؛

*-التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية؛

*-خطة عمل المراجعة؛

*-برنامج المراجعة.

بعدها ينتقل المراجع الداخلي إلى المراحل التالية :

1/مرحلة التحقيق:

1- رغدة إبراهيم المدھون ،العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثارها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ،جامعة غزة ،فلسطين ،2014.ص 39.

ويهدف التحقيق إلى التأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية من حيث الدقة المحاسبية وسلامة التوجيه المحاسبي وجمع الأدلة والقوانين التي تثبت صدق ما تتضمنه السجلات، وما يترتب عليه من أمانة البيانات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، ويعتبر التحقيق عاملاً مشتركاً بين المراجعة الداخلية والخارجية إلا أنه يتم تفصيلاً ومستمرًا على مدى العام¹.

2/ مرحلة التحليل:

ويتمثل هذا العنصر في عملية الفحص الإنتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والسجلات والتقارير لتحديد نقاط الضعف فيها، ويستخدم المراجع الداخلي العديد من الأساليب لتنفيذ عملية المراجعة

ونذكر منها أدوات التحليل المالي وإيجاد العلاقات المختلفة بين عناصر القوائم المالية في المؤسسة وتحليل النتائج على مستوى الأقسام وتحليلها على مستوى المؤسسة لعدد من السنوات إلى غير ذلك من الأساليب.

3/ مرحلة الالتزام:

ويشمل هذا العنصر في الإجراءات التي يضعها المراجع الداخلي في سبيل التأكد من مدى التزام العاملين في المؤسسة بالسياسات الإدارية المرسومة، وأداء وتنفيذ العمليات وفقاً للنظم الموضوعة والقرارات المتخذة في هذا المجال.

وفي سبيل تنفيذ هذا العنصر من عناصر المراجعة الداخلية فمن حق المراجع الداخلي أن يستعين عند الحاجة ببعض القانونيين في المؤسسة لدراباتهم الكاملة بالجوانب القانونية والحكم على مدى الالتزام بها².

4/ مرحلة التقييم:

ويتمثل التقييم في تحديد مدى كفاءة وفعالية الإجراءات التي تسيير عليها المؤسسة، وما لديها من تسهيلات وأفراد، بقصد ترشيد الأداء وتطويره ويقتضي التقييم تجميع البيانات والمعلومات والحقائق والاستعانة بالمستوليين واقتراحاتهم مع تقييم هذه الآراء والاقتراحات.

5/ مرحلة التقرير:

التقرير هو المحصلة النهائية لعملية المراجعة، وهذا التقرير يشمل رأي المراجع في القوائم المالية والنتائج التي توصل إليها وما يبدوله من ملاحظات وانحرافات والتوصيات التي يراها ضرورية.

1- محمد الصحن عبد الفتاح، سرايا محمد السيد، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الكلي والجزئي، الدار الجامعية

الإسكندرية، مصر، 2003/2004، ص 191

2- محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص 195.

ويتضمن عموماً التقرير على ثلاث أجزاء، الجزء الأول يحتوي على ملخص عن المهمة والذي يسمح لإدارة المؤسسة بالاطلاع السريع على نتائج المراجعة والمراجع يشرح رأيه بشكل عام، أما الجزء الثاني فنجد فيه تقريراً مفصلاً للمهمة، بينما الجزء الثالث فيتضمن التوصيات والتي تعد ضرورية لأن التقرير لا بد أن يكون ممنهجاً كما يجب أن يحتوي على عنوان، تاريخ ومكان الإعداد إمضاء المراجع المهمة التي كلف بها المراجع الجهة الموجه لها التقرير... الخ¹.

المطلب الثالث: حقوق وواجبات المراجع الداخلي

يتمتع المراجع الداخلي ببعض الحقوق والواجبات يمكن أن نوجزها فيما يلي:

أولاً/حقوق المراجع الداخلي:

نوجز حقوق المراجع الداخلي فيما يلي:²

- حق طلب البيانات والإيضاحات التي يرى المراجع ضرورتها للمساعدة على القيام بعمله؛
- حق الاطلاع في أي وقت على دفاتر المؤسسة وسجلاتها ومستنداتها ومحاضرات سجلات المجلس؛
- حق تحديد وقت جرد ممتلكات المؤسسة والتزاماتها من أجل التأكد من عدالة تصوير البيانات المالية؛
- حق حضور الهيئة العامة للمساهمين؛
- حق الحصول على نسخة من الاستفسارات والبيانات التي يوجهها مجلس الإدارة للمساهمين؛

ثانياً/واجبات المراجع الداخلي :

يمكن تلخيص واجبات المراجع الداخلي فيما يلي:

- مراجعة المستندات والقيود والوثائق والسجلات اللازمة للقيام بأعمال المراجعة كما هو مخطط لها؛
- وضع خطة العمل شاملة النطاق والأسلوب وبرنامج الوقت اللازم للانتهاء من المهمة؛
- توثيق جميع الاستنتاجات والملاحظات التي تدعم رأيه النهائي حول النشاط الخاضع للمراجعة.

1- خلف عبد الله الواردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولية 'الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006ص268

2- كمال محمد سعيد كمال النونو، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي والمتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في غزة، مذكرة ماجستير غزة 2009ص33.

خلاصة الفصل الأول

لقد تم العرض في هذا الفصل المراجعة من حيث المفهوم، والأنواع ومعايير المراجعة. كذلك تم التعرف على المراجعة الداخلية والتي تعتبر نشاطا مستقلا داخليا تنشئه الإدارة لخدمتها، فهي أداة رقابية تعرض تقييم السياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة ووظيفة استشارية لاقتراح التحسينات المطلوبة واللازم إدخالها.

كما تعرفنا على أهمية المراجعة الداخلية داخل المؤسسة وضرورة توفر نظام رقابة داخلي فعال يضمن الالتزام بالقوانين المسطرة لبلوغ الأهداف التي تسعى المؤسسة نحو تحقيقها لضمان الاستمرارية والبقاء .

كما نجد للمراجعة الداخلية دور في اكتشاف الأخطاء والتلاعبات وتصحيحها في الوقت المناسب، كل هذه العوامل ساعدت على زيادة فعاليتها وكفاءتها وذلك من خلال تطبيق جملة من المبادئ والمعايير التي ألزم بها المراجع الداخلي مراعى قواعد السلوك المهني والأخلاقي الذي يجب أن يتحلى به أثناء قيامه بعملية المراجعة.

الفصل الثاني:

المراجعة الداخلية كآلية

تحسن من جودة المعلومات

المحاسبية

الفصل الثاني: المراجعة الداخلية كآلية تحسن من جودة المعلومات المحاسبية

تمهيد:

تعتبر المعلومة المحاسبية المقوم والموجه للقرار والتي يتكون منها أساسا لما توفر هذه المعلومات من أمن وضمان كمتطلبات أساسية وضرورية في عالم الأعمال وعليه وجب أن تكون هذه المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية ولا تكتسب هذه المعلومة هذه الخاصية إلا إذا تم مراجعتها من قبل مراجعين داخليين كما أن أداء نظام المعلومات المحاسبية إذا كان على قاعدة صحيحة وسليمة يؤدي إلى توليد معلومات ذات مصداقية تقدم صورة صحيحة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة

وعليه سوف يتم في هذا الفصل التطرق إلى:

المبحث الأول: عموميات حول نظام المعلومات

المبحث الثاني: جودة المعلومة المحاسبية

المبحث الثالث: دور المراجعة الداخلية في ضبط جودة المعلومة الحاسبي

المبحث الأول: عموميات حول نظام المعلومات

تعتبر نظم المعلومات والتقنيات المرتبطة بتحليل وتصميم وتشغيل هذه النظم هي ثورة في القرن الواحد والعشرين حيث زادت أهمية نظم المعلومات بصفة عامة، ونظم المعلومات المحاسبية بصفة خاصة في العصر الحديث نتيجة للعديد من العوامل والمتغيرات وذلك من منطلق أننا نعيش عصر الثورة العلمية في جميع المجالات، وعليه سوف يتم في هذا المبحث معالجة نظام المعلومات الحاسبي من عدة جوانب.

المطلب الأول: مفاهيم حول نظام المعلومات

حتى يمكن فهم نظام المعلومات علينا أن نبدأ بفهم كل من المعلومات والنظام، فالمعلومات هي منتج نظام المعلومات، وهنا يجب التفرقة بين البيانات والمعلومات، فالبيانات هي حقائق خام وقد تكون أرقاما أو حتى رموزا وهي تمثل مدخلات نظام المعلومات وبالتالي فإن المعلومات هي بيانات تم تحويلها إلى معلومات وتشغيلها والمعلومات هي التي لها معنى ومفيدة في تحقيق الأهداف، أما النظام فهو إطار متكامل له هدف واحد أو أكثر من هدف فهو يقوم بالتنسيق فيما بين الموارد المطلوبة لتحويل المدخلات إلى مخرجات وهذه الموارد قد تكون خامات أو آلات أو طاقة وذلك بالاعتماد على نوع النظام .

أما نظام المعلومات فهو إطار يتم في ظله التنسيق بين الموارد (موارد بشرية، وكمبيوتر) لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (معلومات) لتحقيق أهداف المشروع¹.

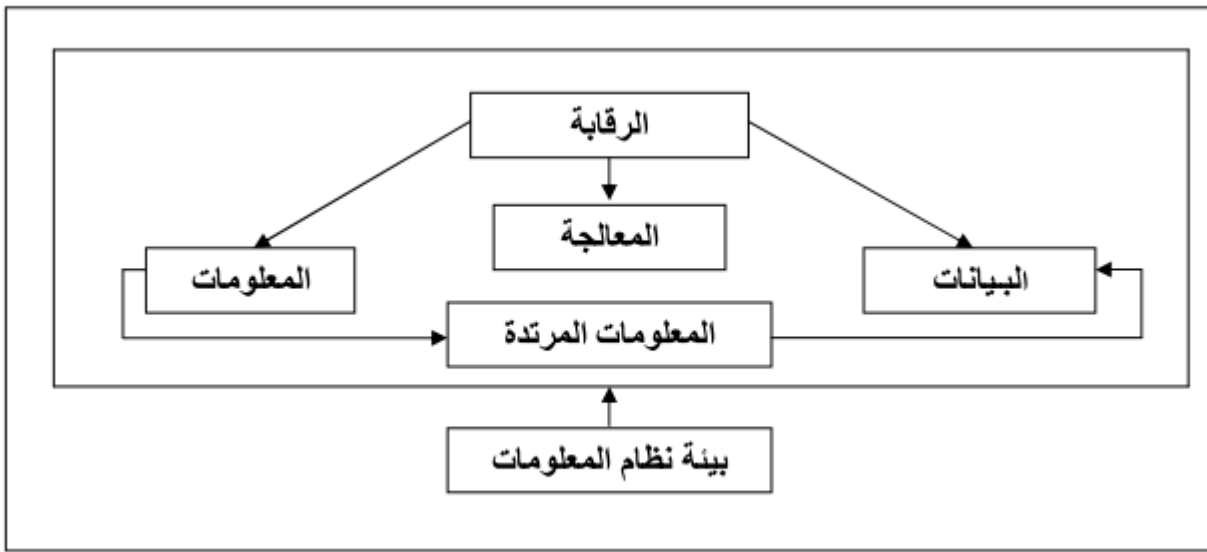
¹ - د.ثناء علي القباني، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-21003، ص 9.

الفصل الثاني: المراجعة الداخلية كآلية تحسن من جودة المعلومات المحاسبية

كما يمكن تعريف نظام المعلومات على أنها مجموعة الأفراد والمعدات والمستندات التي تتعامل مع بعضها البعض داخل إطار معين وذلك طبقاً لمجموعة من السياسات والإجراءات، من أجل معالجة بيانات معبرة عن أحداث اقتصادية بهدف إعداد معلومات تفي باحتياجات مجموعة مختلفة من المستخدمين¹.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي :

شكل رقم (1-2): العلاقة بين عناصر النظام



المصدر: نور الدين مزهودة، تقييم أداء نظام المعلومات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة 2008.

¹ - ياسر صادق مطيع وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 15.

الفصل الثاني: المراجعة الداخلية كآلية تحسن من جودة المعلومات المحاسبية

المطلب الثاني: مفهوم نظام المعلومات المحاسبية.

أولاً: تعريف نظام المعلومات المحاسبية .

يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه " احد مكونات نظام المعلومات الإدارية والذي يهتم بجمع وتصنيف ومعالجة العمليات المالية وتحويلها إلى معلومات وتوصيلها إلى الأطراف المختلفة ذات العلاقة من أجل ترشيد قراراتها، ويتكون هذا النظام من الأشخاص، الإجراءات وتكنولوجيا المعلومات"¹.

كما يمكن تعريفه على انه "نظام يتعلق بالبيانات الاقتصادية الناتجة عن الأحداث الخارجية أو العمليات الداخلية، ومعظم هذه العمليات يعبر عنها في صورة مالية، رغم أن البيانات قد لا تكون مالية وتترجم بعد ذلك إلى بيانات مالية"².

إضافة إلى هذه التعاريف فقد عرفه بعض الباحثين بأنه الجزء الأساسي والهام من نظم المعلومات الإدارية داخل الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال، إذ يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية والمحاسبية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية ومحاسبية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية

فيما يرى باحثون آخرون أنه نظام قائم بذاته، يتكون بدوره وككل نظم المعلومات الأخرى من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة، بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية، لجميع الجهات التي يهملها أمر الوحدة الاقتصادية وبما يخدم تحقيق أهدافها.³

¹ ياسين أحمد عيسى، أصول المحاسبة الحديثة، الجزء الأول، دار الشوق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 20.

² كمال الدين مصطفى الدهراوى، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 55.

³ أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2004، ص 12.

الفصل الثاني: المراجعة الداخلية كآلية تحسن من جودة المعلومات المحاسبية

ثانيا: مكونات نظام المعلومات المحاسبية

كما عرفنا النظام سابقا، فإنه تبين لنا أنه مجموعة من العناصر التي تتكامل لتحقيق هدف معين، هذا الهدف بالنسبة لنظام المعلومات المحاسبي يكون في معالجة البيانات المحاسبية من خلال القياس والتبويب والجمع والترتيب وغير ذلك لتحويله لمعلومات محاسبية تستخدم لأغراض عدة أهمها اتخاذ القرارات .

ونظام المعلومات المحاسبي كأى نظام يتكون من مجموعة منت العناصر لتحقيق هدفه الذي قام لأجله وهذه العناصر نجملها في ما يلي :

- 1- المستندات والأوراق الإثباتية التي تؤيد العمليات المالية التي تحدث في المنشأة الاقتصادية ؛
- 2- قواعد البيانات التي تخزن فيها البيانات المالية الخاصة بالعمليات المالية ؛
- 3- البرامج التطبيقية الحاسوبية التي تعالج البيانات لتحويلها لمعلومات مفيدة وملائمة ؛
- 4- الإجراءات المحاسبية المرسومة والمكتوبة لتسلسل العمليات المالية في المنشأة ؛
- 5- الأفراد المتعاملون مع واحد أو أكثر من عناصر نظام المعلومات المحاسبي ؛
- 6- الوسائل الإلكترونية والاتصالية التكنولوجية المستخدمة نظام المعلومات المحاسبي¹.

ثالثا: أهداف نظام المعلومات المحاسبية²

إن النظام المحاسبي بمكوناته من سجلات ومستندات يعتبر وسيلة لإنتاج المعلومات والمتمثلة في مختلف التقارير، ولتحقيق فعالية هذا النظام في إنتاج هذه التقارير يجب أن يرتبط بالأهداف التالية :

1- إنتاج التقارير اللازمة:

تعتبر التقارير أداة للتخطيط ووسيلة رقابية على نشاط المنظمة، فالدفاتر والسجلات والقوائم المالية لا تظهر كفاءة وفعالية الوحدة الاقتصادية إلا إذا تم ترجمة ودراسة البيانات الواردة فيها، وتجسيدها في صورة تقارير مالية ومحاسبية، وتقديمها للمسؤولين والمستخدمين في الأقسام المختلفة .

2- ملائمة التقارير لاحتياجات المستويات الإدارية:

¹ محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص58.

² أحمد العمري، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الأول: نوفمبر 2001.

الفصل الثاني: المراجعة الداخلية كآلية تحسن من جودة المعلومات المحاسبية

يجب أن تتناسب التقارير مع احتياجات المستوى الإداري الذي يستخدمها، وكلما كانت هذه التقارير خالية من التفاصيل غير الضرورية وغير المناسبة كلما كانت أكثر فعالية.

3- الدقة في إعداد التقارير:

تعتبر الدقة في إعداد التقارير هدفاً من الأهداف الأساسية التي يسعى النظام المحاسبي لتحقيقها، بحيث يمكن قياس كفاءة هذه الأخيرة بجودة التقارير التي ينتجها ومعاييرها من الجودة. نلمسه في دقة البيانات الواردة في هذه التقارير.

4- تحقيق التوازن بين تكلفة النظام وأهدافه:

إن الاهتمام بجانب التكلفة في إعداد التقارير، يعني محاولة تخفيضها إلى حد معين دون أن يكون ذلك على حساب الهدف من إعداد هذه التقارير، كما يجب أن تتصف بالمرونة لتصحيحها وتعديلها.

المطلب الثالث: المعلومة المحاسبية ضمن نظام المعلومات

تتعدد فروع المعرفة المحاسبية في الحاضر ويتعدد ويتنوع معها إنتاج المحاسبة من بيانات ومعلومات، فالمحاسبة وإن ظلت تحتفظ بدورها في التذكرة والتقارير قد أصبحت كما سبق القول المصدر الرئيسي والأساسي للبيانات والمعلومات التي يتم الارتكاز عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

وسيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم المعلومة المحاسبية، والإطراف المستخدمة لها وكذا أهميتها وأنواعها.

أولاً: مفهوم المعلومة المحاسبية وخصائصها

1- تعريف المعلومة المحاسبية:

ينطبق على مفهوم المعلومات المحاسبية ما ينطبق على باقي المعلومات الأخرى، غير أن كل معلومة لها خصوصياتها من حيث النظام والآلية التي أنتجتها وعليه فالمعلومات المحاسبية تعرف كما يلي:

تعريف 01: المعلومة المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المحاسبية التي يتم تجهيزها وعرضها بطريقة منظمة ونافعة في عمليات اتخاذ القرار¹.

¹ محمد الفيومي، تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية، بدون دار النشر، مصر، 1999، ص 52.

الفصل الثاني: المراجعة الداخلية كآلية تحسن من جودة المعلومات المحاسبية

تعريف 02: هي عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي، كما أن المعلومات تمثل لغة وأداة الاتصال ما بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومات أن تكون فاعلة ذات كفاءة ومفيدة في اتخاذ القرارات¹.

- من خلال التعاريف أعلاه يمكن استنتاج مايلي:
- ستخدم لفظ معلومة للدلالة على بيانات تم تجهيزها لكي تصبح ذات منفعة لطرف يحتاج إليها، ومن ثم فإن البيانات عبارة عن مجموعة من الحقائق التي تجمع وتُسجل، وتخزن وتتم معالجتها من خلال نظام المعلومات للاستفادة منها².

2- خصائص المعلومات المحاسبية

أ): الخصائص الرئيسية: هي الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية وإلا فقدت هذه المعلومات أهميتها وأصبحت غير مفيدة للمستخدمين.

1-1- الملائمة: تكون المعلومات المحاسبية ملائمة بمدى تأثيرها على قرار المستخدم، وتكون غير ملائمة متى ضعف ذلك التأثير على ذلك القرار وحتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن يتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية³

1-1- الملائمة في التوقيت: إن توفر المعلومات المحاسبية للمستخدم في الوقت المناسب يساعد في اتخاذ القرار المناسب، لأن عامل الوقت ضروري في وجود المعلومة واستخدامها في المؤسسة.

2-1- القدرة على التنبؤ في المستقبل:

يجب أن تساعد هذه المعلومات المستخدم وتحسن من قدرته على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل، ويمكن للمعلومات المالية أن تقوم بهذا الدور خلال الإفصاح عن نتائج الأحداث الماضية، حيث تصدر القوائم المالية لفترتين متتاليتين إذ يمكن للتقارير المرحلية والتقارير القطاعية القيام بهذا الدور.

¹ النقيب كمال عبد العزيز، "مقدمة في نظرية المحاسبة"، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 303.

² نزال محمود الرمحي، نظم المعلومات المحاسبية، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 16.

³ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسير للنشر والتوزيع، الأردن، ط 02، 2009، ص 10.

الفصل الثاني: المراجعة الداخلية كآلية تحسن من جودة المعلومات المحاسبية

2-الإعتمادية: تتميز المعلومات المحاسبية بهذه الخاصية إذا أمكن للمحاسب الاعتماد عليها كقياس للظروف والأحداث الاقتصادية التي تمثلها وحتى تكون المعلومات المحاسبية لها هذه الخاصية يجب أن تتميز بمايلي¹

✓ **التحقق:** وتعني أن المعلومات يجب أن تكون قابلة للتحقق، ويكون ذلك إذا أمكن الوصول لنفس هذه المعلومات من أطراف مستقلة بأساليب القياس نفسها المستخدمة للحصول عليها.

✓ **الموضوعية:** وتعني أن المعلومات المحاسبية المخرجة يجب أن تكون غير متحيزة، وتكون كذلك إذا كان التركيز في الحصول على المعلومات منصبا على المعايير المحاسبية المستخدمة للحصول عليها بدلا من التركيز تلك المعلومات .

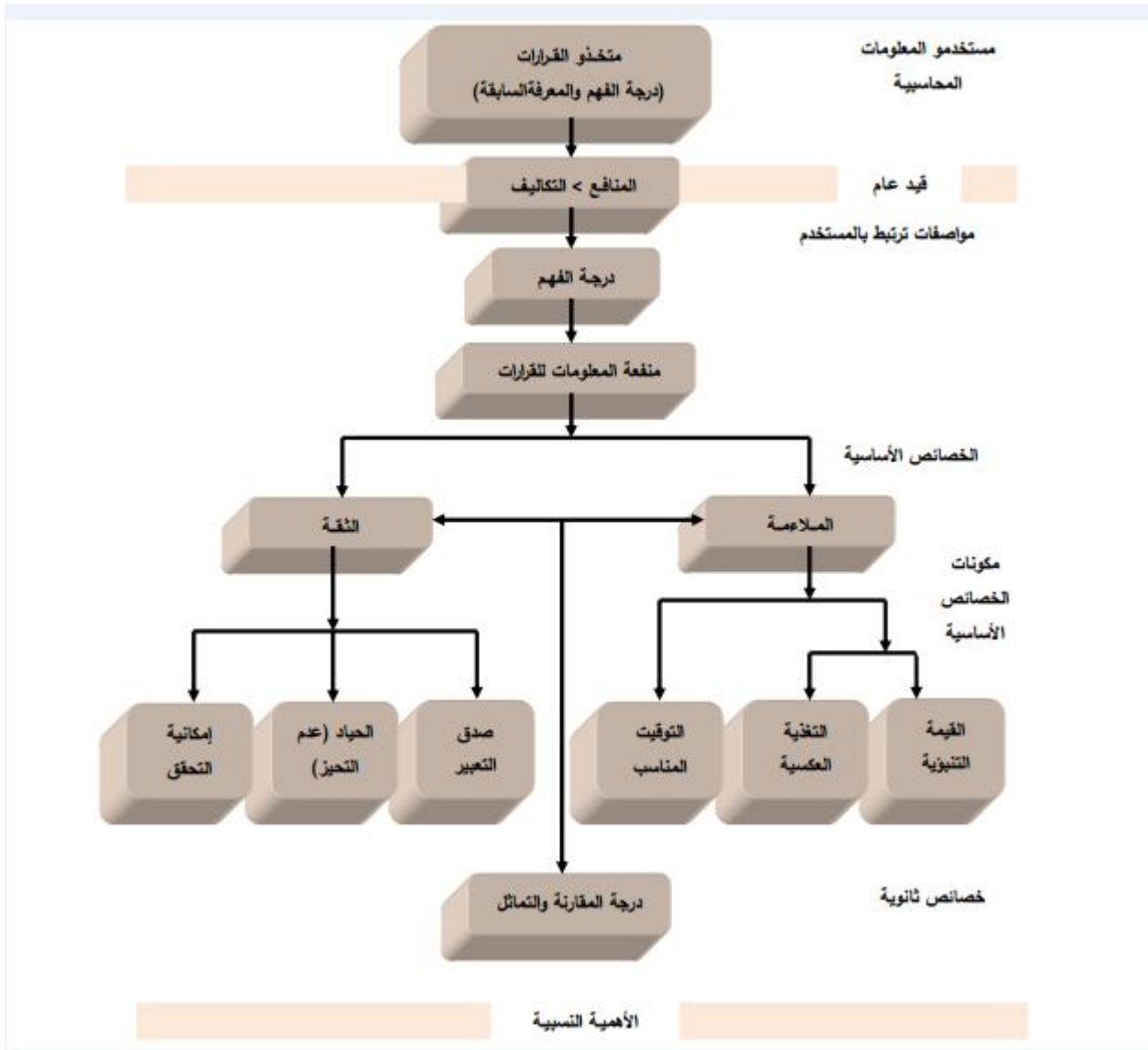
✓ **المصدقية:** وتعني أن المعلومات المحاسبية تتوافق مع الأحداث الاقتصادية التي تعبر عنها تلك المعلومات، ومعنى ذلك أن إعداد تلك المعلومات يجب أن يكون بأمانة وصدق.

وفي مايلي مخطط تلخيصي لأهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

2-محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 88.

الفصل الثاني: المراجعة الداخلية كآلية تحسن من جودة المعلومات المحاسبية

الشكل رقم: (2-2) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



المصدر: طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2009، ص52.

ب): الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

✓ الثباتية: ويعني ذلك أن القواعد والسياسات والمبادئ المستخدمة في الحصول على المعلومات المحاسبية في المؤسسة ثابتة من فترة لأخرى، مع إمكانية التغيير الضروري لها بشرط الإفصاح عن ذلك .

✓ إمكانية المقارنة: المعلومات المحاسبية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي لها هذه الخاصية إذا كان إعدادها وقياسها منسجما ومتناسقا مع إعداد وقياس المنشآت

الفصل الثاني: المراجعة الداخلية كآلية تحسن من جودة المعلومات المحاسبية

الأخرى بمعنى يمكن مقارنة معلوماتنا بمعلومات الغير إذا كان أسلوب الإعداد والقياس نفسه.

ثانيا: أهمية المعلومة المحاسبية

يعتبر النظام المعلومات المحاسبي في ظل الثورة التقنية الحديثة واستخدام الآلة من أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية والمالية، فالمحاسبة توفر البيانات والمعلومات الكمية والمالية التي تساعد في توظيف الأموال وتخصيصها، وفي المحافظة على الأصول والرقابة عليها.

تكمّن أهمية المعلومات المحاسبية في كونها وسيلة أساسية وأداة فاعلة بيد الإدارة لإنجاز مهامها وتحقيق أهدافها وتزداد أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها كنتيجة أساسية لمجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية والتي يمكن ذكر منها مايلي¹

1- الثورة العلمية والتكنولوجية: وقد انعكست آثارها على الوحدات والمنظمات الاقتصادية المنتجة للمعلومات وهذا لرفع كفاءتها وتفعيل دورها في المساهم في حل المشكلات الاقتصادية والادارية من خلال توفير المعلومات الملائمة.

2- العوامل الاقتصادية: لقد أدى كبر حجم المشروعات وظهور الشركات المتعددة الجنسيات وانتشار التجارة الإلكترونية إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية لأغراض الرقابة والتخطيط لاستمرار بقاء الشركات.

3- العوامل القانونية والتشريعية: تفترض الاحتياطات القانونية والضريبية تقديم معلومات محاسبية ومالية كافية وملائمة للوفاء بهذه المتطلبات وتلبيتها .

4- العوامل الإدارية: تواجه إدارة الشركات أنواعا من المشكلات الإدارية وهنا يبرز أهمية المعلومات المحاسبية لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء.

المبحث الثاني: جودة المعلومة المحاسبية

حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة فإنه يجب أن يتوافر فيها خصائص معينة وذلك حتى تكون معلومات ذات دلالة بنسبة لمستخدميها بصفة عامة لتساعدهم في اتخاذ

¹ - رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير، داروائل عمان، الطبعة الثانية، 2006 ض145.

الفصل الثاني: المراجعة الداخلية كآلية تحسن من جودة المعلومات المحاسبية

القرارات، فالاستغلال والتحكم الأمثل لهذه المعلومات يحقق نجاحا وضمانا لاستمرار وتطور المؤسسات حيث أن جودة أي نظام تتحدد بدرجة كبيرة على موثوقية مخرجاته.

ومنه فإن قياس جودة المعلومات المحاسبية يكون بمدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي سيتم التطرق لها بجزء من التفصيل في هذا المبحث كمايلي:

المطلب الأول: تعريف الجودة في المعلومات المحاسبية

تعريف 1: تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية ، ويؤدي تحديد هذه الخصائص الى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية ، وعادة ما تكون هذه الخصائص ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب الحاسبية البديلة .

تعريف 2: يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص النوعية التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية المفيدة ، أي أن توافر هذه المعلومات على تلك الخصائص يجعلها ذات فائدة كبيرة للأطراف المختلفة المستفيدة منها .

كما تعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية من ما تحققه من منفعة للمستخدمين وان تخلو من التحريف والتضليل وان تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية ، بما يساعد على تحقق الهدف من استخدامها .

المطلب الثاني: معايير تحقيق جودة المعلومة المحاسبية

أولا: معايير قانونية

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في بعض الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقو بضبط جوانب الأداء في المؤسسة .

الفصل الثاني: المراجعة الداخلية كآلية تحسن من جودة المعلومات المحاسبية

ثانيا : معايير رقابية

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يتركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياساتها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية، وبياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة .

ثالثا:معايير مهنية

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد التقارير المالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

رابعا:معايير فنية

إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين وأصحاب المصالح بالشركة، ويؤدي إلى زيادة ورفع الاستثمار.

المطلب الثالث:قياس جودة المعلومات المحاسبية¹

إن قياس جودة المعلومات يبقى نسبي، لكن أن تكون المعلومة بجودة عالية أفضل من لا جودة، وهذه بعض المعايير لقياس الجودة وهي:

1- المنفعة:

هي استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة وتكمن جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها كما يمكن التمييز بين عدة أشكال للمنفعة:

- منفعة شكلية: تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم؛
- منفعة زمنية : الحصول عليها وقت الحاجة لاستخدامها؛
- منفعة مكانية: سهولة الحصول عليها ؛
- منفعة التقييم:أهميتها في تقييم القرارات المتخذة.

¹ ناصر محمد علي المجبلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، باننة 2009/2008، ص72.

الفصل الثاني: المراجعة الداخلية كآلية تحسن من جودة المعلومات المحاسبية

2-الدقة:

إن المعلومات الدقيقة تكون مهمة التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي.

3-التنبؤ:

كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة لأن من بين أهم أهداف المعلومة استخدام معلومات حقيقية عن الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة في المستقبل.

4-الكفاءة:

هي العلاقة بين الاستخدام والنتائج، أي أن تكون المعلومة بأقل التكاليف وبأكثر منفعة من وراءها.

5-الفعالية:

هي العلاقة بين الأهداف والنتائج، أي مدى تحقيق المعلومة للأهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها

المبحث الثالث: دور المراجعة الداخلية في ضبط جودة المعلومة المحاسبية

إن العلاقة بين المراجعة الداخلية ونظم المعلومات المحاسبية تبين أن المراجعة الداخلية لها دور فعال وذلك من خلال تقليل الأخطاء وإمكانية الحد من الأخطار من خلال بناء نظام رقابة سليم لهذه البيئة .

وسوف نتناول في هذا المبحث في المطلب الأول الفائدة من مراجعة القوائم المالية وفي المطلب الثاني كفاءة المراجعة الداخلية أما في المطلب الثالث فتطرقنا إلى المراجعة الداخلية باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

المطلب الأول: الفائدة من مراجعة القوائم المالية

إن القوائم المالية المدققة ضرورية، وذلك بسبب انفصال الملكية عن الإدارة في المؤسسات وعوامل أخرى مثل تعارض المصالح المحتمل بين معدي هذه القوائم ومستخدميها، و عدم قدرة هؤلاء على التأكد من صحة المعلومات بأنفسهم، وسيتم التطرق الى الفائدة المرجوة من القوائم المالية من قبل مستخدمي هذه القوائم، المؤسسة محل الدراسة، و المجتمع ككل:

الفصل الثاني: المراجعة الداخلية كآلية تحسن من جودة المعلومات المحاسبية

أولاً: مستخدمي القوائم المالية

تتمثل قيمة المراجعة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية في الجودة التي تضيفها هذه الأخيرة على المعلومة المحاسبية التي تقدمها إدارة المؤسسة، وتنشأ هذه الجودة من خلال الأشكال الرقابية التي يمكن ان تقدمها المراجعة وهي :

1- الرقابة الوقائية:

يعلم الأفراد المسؤولون عن تسجيل ومعالجة البيانات المحاسبية أو إعداد القوائم المالية في المؤسسة بان العمليات التي يقومون بها سوف تكون محل فحص من قبل شخص مهني مختص و محايد وهو المراجع، مما يجعل هؤلاء الأشخاص يحرصون على العمل بحذر شديد أثناء قيامهم بالمعالجة المحاسبية للعمليات المالية التي تحدث في المؤسسة، أكثر مما لو تكن هنالك مراجعة، و من المؤكد أن الحذر قد يمنع حدوث بعض الأخطاء، وهو ما يمثل الدور الوقائي الذي تقوم به المراجعة .

2- الرقابة العلاجية :

ويقصد بهذه الرقابة انه حتى و أن قام الأفراد المسؤولون عن معالجة البيانات المحاسبية او إعداد القوائم المالية داخل المؤسسة موضوع المراجعة بأداء مهامهم بحذر، فقد يسجل حدوث بعض الأخطاء وقد يكشف المراجع هذه الأخطاء إثناء قيامه بمراجعة حسابات هذه المؤسسة، و في هذه الحالة يتوجب عليه لفت انتباه الإدارة لهذه الأخطاء، و يمكن تصحيحها قبل نشر القوائم المالية للمؤسسة.

3- الرقابة الإنشائية:

إذا اكتشف المراجع وجود أخطاء مهمة في القوائم المالية عليه أن يدلي بها لإدارة المؤسسة، لكن في حالة رفض هذه الأخيرة تصحيح الأخطاء، على المراجع أن يشير إلى هذا في التقرير الذي يقوم بإعداده (بمعنى أن يذكر في التقرير أن القوائم المالية لا تعبر بصدق عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، مشيراً بذلك إلى الأسباب التي أدبت به للوصول إلى هذه النتائج) و بهذا يكون مستخدمي القوائم المالية على دراية من خلال التقرير الذي يحمل رأي المراجع .

ثانياً: المؤسسة موضوع الدراسة: إن خبرة وكفاءة المراجع تمكنه من أن يقدم النصائح للمؤسسة في أمور كثيرة، من بينها تحديد مواطن القوة التي من شأنها تدعيم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، تطوير وتحسين نظام المعلومات المحاسبي ليصبح يولد معلومات محاسبية أكثر جودة وذات مصداقية .

الفصل الثاني: المراجعة الداخلية كآلية تحسن من جودة المعلومات المحاسبية

المطلب الثاني: كفاءة المراجعة الداخلية¹

تعتبر الكفاءة مفهوم عام يشمل القدرة على استعمال المهارات والمعارف في وضعيات جديدة ضمن

حقل مهني، فهي تشمل التنظيم والتخطيط والتجديد والقدرة على التكيف مع النشاطات الجديدة، وهذه المفاهيم فإن اكتساب الكفاءات يشكل تحدياً أكبر من اكتساب المهارات والمعارف فقط .

لذا تشير كفاءة المراجعة الداخلية إلى مدى توفر الموارد البشرية والمادية عند القيام بالفعاليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمرجات أو النتائج التي تحققها المؤسسة، ولذلك في انجاز قدر أكبر من الأهداف المحددة (مخرجات) بتكاليف أقل (مدخلات) ولقد تم الاستعانة بمعايير المراجعة الداخلية في قياس كفاءة المراجعة الداخلية والتي تتضمن الأبعاد الآتية:

1- الاحتراف المهني: ينبغي أن يؤدي المراجع الداخلي مهم عمله بكفاءة وعناية مهنية لازمة ؛

2- الاستقلالية: ينبغي أن يكون عمل المراجعة الداخلية نشاطاً مستقلاً، وأن يتسم عمل المدققين الداخليين بالموضوعية والاستقلالية؛

3- الاتصال: يتوجب أن يعمل المراجع الداخلي على توصيل المعلومات وتنسيق النشاطات مع الأطراف الداخلية والخارجية لتأكيد الملائمة والخدمات الاستشارية ورفع تقاريره على نحو دوري إلى مجلس الإدارة؛

4- برنامج المهمات: ينبغي على المراجع الداخلي تطوير برامج العمل وتوثيق تلك البرامج وتحليل وتقييم المعلومات الكافية لتحقيق أهداف مهمات التدقيق الداخلي؛

5- التكلفة: يجب تحقيق المهمات والأهداف المرجوة بأقل التكلفة الممكنة وبأقل وقت ممكن.

المطلب الثالث: المراجعة الداخلية باستخدام تكنولوجيا المعلومات

أولاً: أهمية تكنولوجيا المعلومات :

تتمثل أهمية تكنولوجيا المعلومات داخل أي مؤسسة في التالي:²

1- شاهر فلاح وطلال شكر، جودة تكنولوجيا المعلومات وأثرها في كفاءة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد 5، العدد 4، جامعة الأردن، 2009، ص 478-485.

1- بدر إسماعيل محمد مخلوف، دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير إحصاءات العمل، الدورة القطرية الإحصائية حول تطوير إحصاءات العمل، صنعاء، اليمن، 2010، ص 87.

الفصل الثاني: المراجعة الداخلية كآلية تحسن من جودة المعلومات المحاسبية

1-السرعة:حيث أن الإجراءات التوثيقية المطلوبة للمعلومات وأوعيتها المختلفة تكون أسرع بكثير عند استخدام الحسابات، وخاصة عند استرجاع تلك المعلومات؛

2-الدقة: حيث أن احتمال الوقوع في الخطأ أكبر بكثير في النظم التقليدية اليدوية من النظم الآلية، وذلك نتيجة التعب والاجتهاد الذي يصيب الإنسان في مجال العمل اليدوي، أما الحاسب يكون أداءه بنفس القابلية والدقة ؛

3-كمية المعلومات: حيث أن حجم المعلومات والوثائق المخزنة بالطرق التقليدية محدودة مهما كان حجم الإمكانيات البشرية والمكانية، قياسا بالإمكانيات الكبيرة لوسائط الحفظ والتخزين الاليكترونية في الحسابات .

ثانيا: استخدام تكنولوجيا المعلومات في المراجعة الداخلية :

لقد أصبح استخدام تكنولوجيا المعلومات في الحصول على المعلومات ونقلها من أهم الركائز التي تمكننا من مواكبة التطور والتقدم في المجالات كلها، إضافة إلى أثر ذلك في توفير الوقت والجهد والمال، سواء كان ذلك في مجال الحصول على المعلومات أو نقلها أو حفظها، مما يعني أن تكنولوجيا المعلومات هي القاعدة الأساسية التي تبنى في ضوءها المؤسسات والمنشآت ميزتها التنافسية، ويقصد بتكنولوجيا كل أنواع المعرفة الفنية والعلمية والتطبيقية التي يمكن أن تساهم في توفير الوسائل والمعدات .

أما بالنسبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة الداخلية فكان أقل تطورا، الآن الاهتمام به زاد خلال العقدين المنصرمين فالمراجعة الداخلية مؤشر لانعكاس كفاءة المنظمة ، مما أدى إلى خلق تحديات المراجع الداخلي في كيفية التفاعل مع استخدام الحاسوب، إذ يتطلب منه أن يفهم المكونات المادية للحاسوب والبرامج الجاهزة ونظم التشغيل الآلية، بالقدر الذي يمكنه من تخطيط عملية المراجعة وتقييم ضوابط الرقابة الداخلية، وبالتالي انعكاس ذلك على كفاءة المراجعة الداخلية ومنه على جودة مخرجات النظام المحاسبي.

-إن تشغيل البيانات اليكترونيا في بيئة المراجعة وهي نظم المحاسبة المالية التي تعتمد على استخدام الحاسوب قد أثرت تأثيرا بالغاً على عملية التدقيق وعلى المدقق نفسه، وأول فرض تقوم عليه عملية التدقيق هو قابلية البيانات المالية للتحقق منه، تستلزم القيام بجمع الأدلة حتى تعطينا الرأي عن هذه القوائم المالية .

كما أن الإمكانيات المتزايدة في ظل استخدام الحاسوب قد غيرت من الطريقة التي يفكر بها المراجع وكذا الأساليب التي يعتمد عليها في مهمته، وتكمن أهمية استخدام الحاسوب في المراجع في أنه يعالج كميات هائلة من العمليات ويدرس الملفات فوراً ويصل إلى قاعدة البيانات بسرعة،

الفصل الثاني: المراجعة الداخلية كآلية تحسن من جودة المعلومات المحاسبية

وتتمثل الفرصة لاتخاذ القرارات، وتوفر المعلومات المناسبة التي تدعم هذه القرارات، بالإضافة إلى أنه يمتاز بالسرعة والدقة في الوصول إلى النتائج¹

¹ بدراسماعيل محمد مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص 90.

الفصل الثاني: المراجعة الداخلية كآلية تحسن من جودة المعلومات المحاسبية

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن نظام المعلومات المحاسبي من أهم نظم المعلومات والمصدر الرئيسي للمعلومات الاقتصادية، فمن خلاله يتم تحويل المدخلات المتمثلة في الأحداث الاقتصادية إلى مخرجات والتي تتمثل في المعلومات المحاسبية، كما تعتبر القوائم المالية من أهم مخرجات نظام المعلومات.

فنظام المعلومات المحاسبي يعتبر بمثابة ذاكرة مرنة وواسعة لصناعة القرار في المؤسسات المختلفة، بحيث يمكنهم هذا النظام من معرفة الوضعية التاريخية والحالية والمستقبلية لمؤسساتهم باعتباره يعكس الواقع الاقتصادي فهو وسيلة للترجمة والتعبير عن الأحداث الاقتصادية .

وفي ظل التغيرات والتطورات الاقتصادية واتساع وتعقد أنشطة المؤسسات أدى إلى صعوبة التحكم في الكم الهائل من البيانات المالية، كما أصبح من الضروري استخدام الحاسب الاليكتروني لما له من أثر ايجابي على عملية المراجعة وعلى نظام المعلومات المحاسبي كذلك التي بدورها تساهم في تحسين جودة المعلومة المحاسبية عن طريق مراجعة البيانات وفحص والتحقق من صحة المعلومات والبيانات المستخدمة في المؤسسة.

الفصل الثالث:

دراسة حالة مؤسسة توزيع

مواد البناء EDMCO

بمستغانم

تمهيد:

تناولنا في الفصلين السابقين الجانب النظري للموضوع، ارتأينا أن نقوم بدراسة ميدانية نهدف من خلالها إلى محاولة التأليف بين المعارف العلمية النظرية مع الواقع العملي وقد وقع اختيارنا على مؤسسة توزيع مواد البناء مستغانم معتمدين في ذلك على معرفة دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال طرح مجموعة من التساؤلات لأهم أنشطة المؤسسة .

وستتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث رئيسية.

- المبحث الأول: تقديم مؤسسة توزيع مواد البناء: EDIMCO
- المبحث الثاني: واقع استخدام نظام المعلومات في مؤسسة توزيع مواد البناء؛
- المبحث الثالث: تحسين المعلومة المحاسبية لمؤسسة توزيع مواد البناء من خلال المراجعة الداخلية .

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مواد البناء

المطلب الأول: تعريف مؤسسة توزيع مواد البناء EDIMCO

أنشئت مؤسسة توزيع مواد البناء في 1984/09/25 بموجب قرار رقم 83/12، في الأول كانت مؤسسة

محلية وكان نشاطها الرئيسي بداية لتوزيع مواد البناء وخاصة عملية الاستيراد من مواد البناء.

وفي 1989 قامت المؤسسة بتوسيع الإمكانيات من خلال الانخراط في مجال البناء وأنجزت العديد من المشاريع

العقارية، وفي عام 1994 بدأت المؤسسة في أعمال التطوير العقاري وأصبح العمل الرئيسي لها، وابتداء من

2009 أصبحت ممثلاً رئيسياً في مجال البناء لولاية مستغانم .

خلال السنوات من 2009 إلى 2012 قرر مسؤول المؤسسة نقل الشركة إلى حالة مجموعة مع إنشاء ثلاث

فروع (تجارية، بناء، عقارية). مؤسسة توزيع مواد البناء بمستغانم مؤسسة عمومية، اقتصادية تأخذ شكل

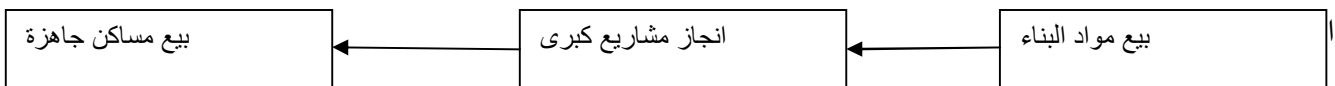
شركات ذات أسهم EPE/SPA يبلغ رأسمالها الاجتماعي 100000000 دج.

أما رقم أعمالها في 2014/12/31 يقدر بـ 352344486.73 دج.

تقع مؤسسة توزيع مواد البناء بسيدي العجال ببلدية صيادة بمستغانم وهي تمثل المؤسسة الأم، تقوم

بثلاثة أنشطة مختلفة ومتكاملة وهي: بيع مواد البناء، إنجاز المشاريع الكبرى (البناء)، بيع المساكن الجاهزة.

الشكل رقم (1-3): أنشطة مؤسسة توزيع مواد البناء



المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثاني : وظائف مؤسسة توزيع مواد البناء

سننتظر إلى توضيح مهنة المؤسسة بتحديد ميدان نشاطها، وأساليب الإنتاج التي تتبعها والغايات التي تهدف إلى تحقيقها.

1- مجال نشاطها: يتمثل النشاط الرئيسي للمؤسسة في انجاز مباني لمختلف الإستعمالات، سكنات، تجهيزات جماعية.

كما للمؤسسة أنشطة ثانوية تتمثل في: انجاز مشاريع، تجارة مواد البناء.

2- منتجات الرئيسية: ترقية عقارية، الإسكان، عقارات تجارية.

أ- ترقية عقارية: خصصت على مر السنين حصتها في السوق في مجال ترقية عقارية، لتصبح من المروجين الرئيسيين لولاية مستغانم.

ب- تجارة مواد البناء: الشركة لها العديد من البني التحتية (مناطق التخزين، ورشة التجارة، متجر) وتسمح بالإضافة إلى مواد البناء التسويقية (الاسمنت الرمادية، منتوج السيراميك) إنتاج الخرسانة ومشاريع الألواح الخشبية على وجه الخصوص.

توزع على ثلاثة مراكز وهي كالتالي:

- مركز سيدي عثمان صيادة مستغانم؛

- مركز التوزيع بعين تادلس؛

- مركز توزيع بسيدي علي.

ج- البناء: بدأت ممارسة البناء سنة 1989 في تحمل بالإضافة إلى غالبية المشاريع العقارية للشركة (أكثر من 1000 وحدة من السكنات الترويجية، ومئات من المباني التجارية) والعديد من المشاريع الأخرى والمرافق العامة (السكنات الإجتماعية، المدارس، الكليات، مديرية التربية).

3- غايات المؤسسة: إن المبرر الاقتصادي لوجود هذه المؤسسة ونشاطها هو تحقيق الأرباح والبحث على الريادة والسيطرة على الأسواق والتوسع للوصول لأسواق جديدة كما يمكن أن ندرج ضمن الغايات الإجتماعية لهذه المؤسسة أولاً: تأمين خدمة جديدة للزبائن من حيث تقديم انجازات تحقق الرفاهية والراحة للمستهلك النهائي كما تحرص على المحافظة على عاملها، وخلق روح الوفاء لديهم من خلال غرس ذلك بواسطة التسيير بالمشاركة وتشجيع كالاقتراحات والتي يقدمها العمال من شأنها أن تعود بالفائدة على المؤسسة وبالتالي على الجميع.

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة وهيكلها

1- أهداف مؤسسة توزيع مواد البناء: على المؤسسة تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها في ما يلي:

الأهداف الاقتصادية:

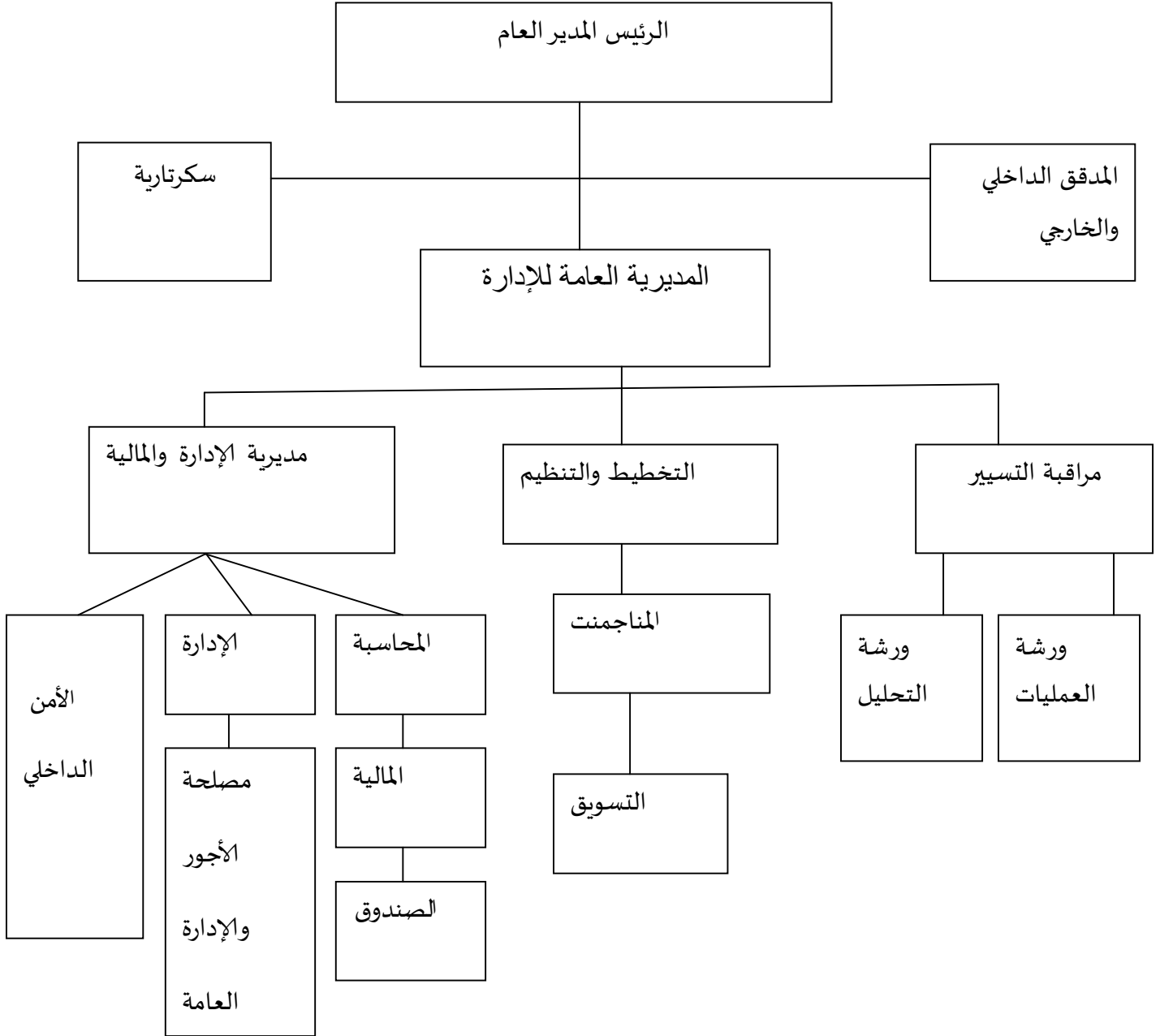
- تقوية الوضعية التنافسية للمؤسسة، والبحث عن الميزة التنافسية المناسبة لمتطلبات المحيط ولقدرات المؤسسة؛
- الريادة في استغلال الطاقة الإنتاجية للمؤسسة لتحقيق مردودية وتحسين إنتاجية وسائل الانجاز والإنتاج؛
- التحكم في التكاليف والتخلص من بعض الأعباء الثابتة؛
- إعادة تحقيق التوازن المالي للمؤسسة لتحقيق مستوى من الملائمة في الإنتاج؛

الأهداف الاجتماعية: تتمثل فيما يلي:

- تلبية احتياجات السوق الوطني والاستغناء عن الاستيراد من الخارج خاصة اذا تم بالعمل الصعبة، ومن ثم تصدير الفائض الذي يكون يدوره للعملة الصعبة.
- رفع المستوى المعيشي للعمال عن طريق خلق وتوفير فرص عمل لهم وتكوينهم ورفع مستواهم المهني.
- المساهمة في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة.
- المساهمة في تمويل الخزينة العامة

2- الهيكل التنظيمي لمؤسسة مواد البناء

الشكل رقم (2-3) الهيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع مواد البناء



المصدر: مؤسسة توزيع مواد البناء

مثلما هو موضح في المخطط الخاص بالهيكل التنظيمي المؤسسة الأم "EDIMCO" فإنه يأتي على رأسها مدير عام وهمته الإشراف على حسن سير المؤسسة ككل، حيث يرافقه في عمله الأمانة العامة والمراجع الداخلي (مدقق الحسابات)، الذي يحرص على أن تكون العمليات مدققة وبدون أخطاء.

بالإتجاه نحو أسفل الهيكل نجد هناك ثلاثة أقسام تحت إمرة وإشراف السيد المدير العام وهي كالتالي:

1- مدير الإدارة والمالية: وهو بدوره تول له مهمة الإشراف على مصلحتين هما: اولا مصلحة الإدارة والموارد البشرية.

حيث تستظل بظلمتها ثلاث مصالح ثانوية وهي مصلحة الصحة والأمن ، مصلحة دفع الأجور، مصلحة التسيير الإداري والاجتماعي، ثانيا مصلحة المالية والمحاسبة حيث تنقسم بدورها إلى قسم المحاسبة العامة وقسم الخزينة المالية.

2- قسم الإدارة التقنية: حيث يهتم بالأمر التقنية للمؤسسة المخولة له كتسيير مشاريع الترقية العقارية ، ومخططات البناء الخ.

3- مديرية وحدة الإنتاج والتجارة : يتضح من خلال اسمها أنها تهتم بعملية الإنتاج التي تبدأ من عملية التموين أي جلب المواد الأولية مرورا بعملية الإنتاج (بناء السكنات) وصولا إلى عملية البيع وكذلك تولي مهمة التعامل مع الزبائن والمرددين

المبحث الثاني: واقع استخدام نظام المعلومات المحاسبية في مؤسسة توزيع مواد البناء

سنقوم في هذا المبحث بالوقوف على واقع استخدام نظام المعلومات المحاسبي بمؤسسة توزيع مواد البناء EDIMCO مستغانم من خلال المقابلة الشخصية مع رئيس مصلحة المالية والحاسبة لدى مؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: نظام معلومات الحاسوب المتبع في المؤسسة

المؤسسة تستخدم نظام المعلومات المحاسبي في وظائفها لذلك فإن نظام المحاسبي المتبع في المؤسسة هو نظام المحوسب.

بعد زيارتنا للمؤسسة وملاحظتنا للبرامج وجدنا أنها تستخدم برامج تطبيقية وبرامج ذات الاستخدام العام والتي تتمثل في :

برامج معالج النصوص: **WORD**: ومن المعروف فهو البرنامج الذي يسمح بكتابة النصوص وفي الأغلبية يستفيد منه موظفي المؤسسة على مستوى كل المديرية في المراسلات فيما بينهم أو بين الفروع .

المجدول: **EXCEL**: يسمح هذا البرنامج برسم الجداول وبطريقة سهلة وسريعة وهو مستغل خاصة في المحاسبة المالية.

برمج معالجة الصور: والذي يستفيد منه موظفو المؤسسة على مستوى جميع المديرية في تسريع وتحسين بعض الأعمال.

برامج تطبيقية: **B. C. S. I** وهو اختصار لكلمة BUROU COMPTABL SUSTEM INFORMATIOIN وهو المستخدم في هذه المؤسسة بكثرة لأنه يساعدها على تسهيل العمليات في مختلف المصالح بإعتباره يتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة.

المطلب الثاني: طريقة عمل نظام المعلومات في المؤسسة

إن نظام المعلومات المحاسبية في مؤسسة توزيع مواد البناء مثله مثل أي نظام آخر للمعلومات فهو يمر بثلاثة مراحل وهي:

أولاً: مدخلات نظام معلومات المحاسبي .

وهي مجموعة النظم الفرعية الموزعة حسب مصالح المؤسسة ، فكل مصلحة لها نظام للمعلومات خاص بها

حيث يوجد بالمؤسسة نظام معلومات المشتريات، الإنتاج، المحاسبة والمالية، التسويق، وكذلك نظام المعلومات الخاص بالموارد البشرية، وتمثل هذه الأنظمة في مجملها جزء من المدخلات الخاصة بالنظام الكلي وهو نظام المعلومات المحاسبية، حيث أن عمل هذه الأنظمة الفرعية يكون على مستوى كل مصلحة فقط، وهو جمع وتصنيف وتلخيص البيانات من ثم معالجتها وتحويلها إلى معلومات أولية ليتم بعد ذلك نقلها إلى مصلحة المحاسبة والمالية من أجل المعالجة النهائية لها ومن بين هذه الأنظمة

نظام معلومات المحاسبي الخاص بالإنتاج: فهو نظام فرعي أيضا، يقوم بتحويل البيانات إلى معلومات على مستوى مصلحة المراقبة وضمان النوعية، وبعد إجراء عملية مراقبة النوعية، يقوم هذا النظام بإدخال الكميات المنتجة، وهي آخر مرحلة إنتاجية بإدخال الكميات المنتجة في نظام BCSI أليا الذي تم التطرق إليه سابقا.

نظام معلومات المحاسبي الخاص بالمشتريات: وهو نظام فرعي يقوم بجمع البيانات على مستوى المصلحة بإدخال البضاعة المشتربة من مورد معين، بعد إتمام عملية الشراء، حيث يتم تسجيل العمليات الخاصة بشراء مواد وهو أيضا يعمل أليا مع النظام BCSI، حيث يقوم أمين المخزن بإدخال الكميات المشتربة حسب الرمز لكل مادة ويقوم المحاسب باستخراج وصل دخول البضائع للنظام.

نظام معلومات المحاسبي الخاص بالتسويق: فهو نظام فرعي أيضا، يقوم بتحويل البيانات إلى معلومات على مستوى مصلحة التسويق، حيث تقوم هذه الأخيرة بإدخال الكميات المباعة للزبون بحسب طلب الزبون، من خلال المعطيات التي قام بها إطار التسويق، ويقوم باعداد الفاتورة (الأسعار+الكمية) ووصل التسليم البضاعة للزبون (الكميات).

نظام معلومات المحاسبي الخاص بالمحاسبة والمالية: وهو نظام فرعي أيضا يقوم بتحويل البيانات إلى معلومات، يكون على مستوى مصلحة المحاسبة والمالية على أساس هيكل التنظيمي، وهو أيضا يعمل أليا مع النظام BCSI

المطلب الثالث: المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة.

تتم معالجة نظام المعلومات المحاسبية العامة عن طريق إدخال البيانات المجمعة إلى الحاسب الآلي مباشرة من خلال أجهزة الإعلام الآلي.

وتتم عملية المراجعة في نظام المعلومات المحاسبية في مؤسسة توزيع مواد البناء بعد مراحل وهي كالآتي:

المرحلة الأولى: مرحلة التسجيل في دفتر اليومية :

تتضمن إجراءات المعالجة ضمن نظام المعلومات المحاسبي لدى المؤسسة تسجيل العمليات من واقع المستندات التي تم استلامها بعد التأكد من صحتها ودقتها في دفتر اليومية.

المرحلة الثانية:مرحلة الترحيل إلى دفتر الأستاذ

بعد التقييد في دفاتر اليومية و جمع البيانات وتصنيفها تأتي عملية الترحيل إلى دفتر الأستاذ وذلك من أجل الترصيد والتأكد من الحسابات .

المرحلة الثالثة:مرحلة إصدار التقارير المالية:

بعد عملية الترحيل إلى دفتر الأستاذ من أجل إتمام الأساليب الرقابية تأتي مرحلة إعداد المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي وذلك بعد أن يتم تنشيط الحسابات الرئيسية في جدول حسابات النتائج والذي هو من مخرجات نظام المعلومات في المؤسسة .

المبحث الثالث:تحسين جودة المعلومات المحاسبية لمؤسسة "EDIMCO" من خلال المراجعة الداخلية

من المعروف أن المؤسسة تقوم بالمراجعة الداخلية وهذا بهدف حماية أصولها وممتلكاتها واكتشاف الأخطاء والغش والتأكد من صحة التسجيلات المحاسبية، وذلك من خلال فحص القوائم والبيانات المالية المتعلقة بالمؤسسة وصولها إلى تأكيد معقول لإبداء رأي فني مستقل محايد حول عدالة القوائم المالية، في نهاية سنة مالية معينة، وفي ظل استخدام النظام المحاسبي سوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى واقع عملية المراجعة الداخلية بمؤسسة EDIMCO ومن ثم إلى المراجعة في ظل نظام المعلومات المحاسبي وبعد ذلك المراجعة الداخلية ودورها في تحسين المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول : واقع عملية المراجعة الداخلية بمؤسسة EDIMCO بمستغانم

بعد ملاحظة الهيكل التنظيمي وزيارة المؤسسة محل الدراسة وجدنا أن المراجعة الداخلية تظهر في المؤسسة كخلية تابعة مباشرة للمديرية العامة ومستقلة عن المصالح الأخرى أن المؤسسة في عملية المراجعة تعتمد على المراجعة الداخلية لذلك سوف نتطرق إليه.

1/ آلية عمل المراجعة الداخلية بمؤسسة توزيع مواد البناء EDIMCO

إن عملية المراجعة الداخلية داخل المؤسسة تتم في مدقق مؤهل مستقل عن المصالح الأخرى تابع للمديرية العامة للمؤسسة ويقوم بإعداد تقارير دورية لفائدة المسؤول الأول عن المؤسسة وتتضمن هاته

التقارير إبداء رأيه باستقلالية وحيادية وهذا يدل على إتباعه لمعايير المراجعة الداخلية وهو يقوم بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وفحص كل ما يتعلق بالمؤسسة من أنشطة وخطط وسياسات ومراجعة حسابات المؤسسة بصفة دورية .

وعند قيامه بعملية المراجعة الداخلية يقوم أولاً بإعداد برنامج سنوي شامل لجميع عمليات و مراحل المراجعة الداخلية وتحديد أهم المصالح التي سوف يتم مراجعتها وتواريخ تنفيذ جميع عمليات المراجعة الداخلية.

ويتم توزيع هذا البرنامج على جميع مستويات المؤسسة لكي يتفرغ جميع الموظفين ويحضر أنفسهم لتقديم أية معلومات يحتاجوها المراجع الداخلي ، وفي هذه الحالة عدم تلائم برنامج المراجع الداخلي مع توقيت المصالح محل المراجعة فإنه يتم تغيير توقيت وإعداده بما يوافق تلك المصالح وبذلك يصبح المراجع وتلك المصالح ملتزمة بهذا البرنامج.

كما ذكرنا سابقاً فإن المراجع يقوم بمراجعة كل الوظائف المؤسسة وسنحاول التطرق للإجراءات التي اتخذها المراجع لمراجعة القرارات والمخزون والتي شملت مايلي:

✓ المراجعة الداخلية للقرارات :

إن الهدف الأساسي من مراجعة القرارات هو تحسين الأداء ،يقوم بمراجعة مختلف الأوامر والإجراءات كالكيفية التي يتم بها مراحل الإنتاج .

✓ المراجعة الداخلية للمخزون:

يكمن الهدف الأساسي من مراجعة المخزون بالمؤسسة وهو تتبع حركة المخزون حيث يقوم المراجع الداخلي عند قيامه بمراجعة المخزون بما يلي:

- التأكد من الوجود المادي : ويتم ذلك من خلال الجرد الفعلي للمخزونات ومؤسسة EDIMCO تقوم بالجرد المادي مرة واحدة في السنة وذلك لتحقيق الالتزام بالقانون والهدف الثاني يتمثل في التأكد الفعلي للمخزونات ومقارنته بما هو موجود بالدفاتر.

- التأكد من صحة تقييم المخزون :

تتبع مؤسسة توزيع مواد البناء في تقييم مخزونها طريقة التكلفة الوسيطة المرجحة حيث أن المراجع الداخلي يتأكد من أنها هي المطبقة وإتباعها بطريقة سليمة وصحيحة .

-مما سبق نلاحظ أن المراجع الداخلي يساهم في اتخاذ القرارات الصائبة والصحيحة، وأنه يبذل كل طاقته ويستغل كل خبراته أثناء تأدية عمله.

المطلب الثاني: المراجعة الداخلية وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية بمؤسسة EDMCO

يقوم المراجع بمراجعة المخرجات التي تمت طباعتها مع الوثائق والمستندات المتوفرة، كأدلة مع الإشارة هنا أنه يتم رقمه الفواتير بواسطة الماسح الضوئي وهذا من أجل سهولة الحصول عليها عندما يطلبها المراجع، أو عند الحاجة اليها من طرف احد موظفي المؤسسة لأن المراجع يطالب المحاسب بتبرير تسجيل كل عملية محاسبية، والحرص على مصداقية هذه المعلومات بالطريقة الصحيحة اللازمة.

ولتدعيم هذه المعلومات قمنا بحوار مع مصلحة المالية والمحاسبة لمعرفة مدى صحة المعلوما المحاسبية في مؤسسة توزيع مواد البناء EDIMCO والجدول التالية توضح ذلك.

1/مدى صحة التنظيم المحاسبي

جدول رقم (1-3) مدى صحة التنظيم المحاسبي

الملاحظات	الجواب		موضوع الاستمارة: النظام المحاسبي
	لا	نعم	
		X	هل يوجد مخطط لمصلحة المحاسبة
-تحديد المهام المخصصة لكل شخص		X	هل توجد مهام مخصصة لكل شخص في هذه المصلحة؟
		X	هل يوجد مخطط محاسبي داخلي خاص المؤسسة ؟
		X	النظام المحاسبي متلائم مع الاحتياجات؟
		X	هل يوجد دفتر لتحديد الإجراءات المحاسبية؟
تحت مراقبة قسم المحاسبة		X	هذا الفتر: -منظم يوميا -تحت مراقبة مسؤول كفاء

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مديرية المالية والمحاسبة لمؤسسة توزيع مواد البناء

2/ تأمين المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي

جدول رقم (2-3) تأمين المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي

الملاحظات	الجواب		موضوع الاستمارة: النظام المحاسبي
	لا	نعم	
ميزانية التقديرية		X	هل للمؤسسة نظام تسيير الميزانية؟
		X	هل قواعد إنشاء الميزانية موضوعة في تقرير مكتوب؟
	X		هل ضبط الحسابات الكلية هو إجباري؟
		X	هل المعلومات ذات مصداقية في المؤسسة؟

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مديرية المالية والمحاسبة لمؤسسة توزيع مواد البناء

خلاصة الفصل

تحتل المراجعة الداخلية دورا هاما في المؤسسة من خلال قيام المراجع بفحص وتدقيق المعلومات المحاسبية في إطار تحكمه مجموعة من المبادئ والمعايير لمتعارف عليها، وترشده في عمله ليكون على أكمل وجه، وكذلك من خلال إتباع أساليب وإجراءات للخروج برئ فني محايد حول عدالة وصحة ومصداقية الوضعية المالية للمؤسسة.

ومن خلال دراستنا هذه حاولنا إسقاط الجانب النظري على الواقع بعرض مهام المراجع الداخلي بالمؤسسة، وكانت جل ملاحظتنا على مدى تأثير المراجع الداخلي على مصداقية المعلومة المحاسبية، وقد توصلنا إلى أنه له دور مهم من خلال المهام التي يقوم بها وكذلك النصائح والإرشادات التي يقدمها من أجل الحصول على معلومات محاسبية ذات مصداقية وجودة عالية وتكون مفيدة لنجاح واستمرارية المؤسسة .

الخاتمة العالمة

الألف الموحدة

من خلال دراستنا لموضوع دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وذلك بإبراز المساهمة الفعالة التي تلعبها المراجعة الداخلية في تحسين مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وكذا الخدمات التي تقدمها المراجعة الداخلية في حماية أصول المؤسسة .

وانطلاقاً من بحثنا وجنا أن المراجعة الداخلية هي تلك الوظيفة المستقلة التي تمارس بكل موضوعية وفي جميع مجالات وظائف المؤسسة، والتي ترمز بصفة عامة إلى فحص مدى صحة المعلومات المحاسبية التي تصل إلى المسؤولين وتعمل على تقييم نظام الرقابة المعمول به في المؤسسة .

وبالتالي فإن المراجعة الداخلية وظيفة يقوم بتأديتها موظفون داخل المؤسسة وتتناول فحص انتقادي للسياسات والإجراءات وتقييمها وإجراءات الرقابة الداخلية للتأكد من صحتها وسلامة مقومات الرقابة الداخلية.

ومنه فإن المراجعة الداخلية تبرز الآليات الأساسية لإعطاء الضمان لمستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال الرأي الفني المحايد الذي يصدر عن مدى صحة ودقة تلك القوائم المالية.

كما استخلصنا أن بأن المعلومات أصبحت مصدراً رئيسياً لحياة المؤسسة وديمومتها ولها تأثير كبير على القدرة في المنافسة ومنه يجب على المؤسسة القيام بمراجعة العمليات المحاسبية وذلك من أجل التحسن في جودة ومصداقية معلوماتها .

اختبار صحة الفرضيات:

بعد عرض جوانب الموضوع بطوريه النظري والتطبيقي توصلنا إلى النتائج المرتبطة بالفرضيات الموضوعية مسبقاً كما يلي:

الفرضية الأولى:

بينت الدراسة النظرية صحة الفرضية حيث تلعب المراجعة الداخلية دوراً هاماً في الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وذات مصداقية.

الفرضية الثانية:

أكدت الدراسة النظرية صحة الفرضية حيث يعد نظام المعلومات المحاسبية عنصراً أساسياً في توفير المعلومات اللازمة بالجودة المطلوبة.

الفرضية الثالثة:

أكدت الدراسة التطبيقية صحة الفرضية فالرقابة الداخلية هي إجراءات تضعها الإدارة لضمان دقة ومصداقية المعلومات المالية وزيادة الاعتماد عليها .

نتائج الدراسة:

- من خلال دراستنا والتي تناولت الجانب النظري للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، كما قمنا بإسقاط هذا الجانب على الواقع والذي تمثل في مؤسسة توزيع مواد البناء EDIMCO بمستغانم، تم الوصول إلى النتائج التالية:
- تعتبر المراجعة الداخلية أداة تابعة للإدارة العامة للمؤسسة، بحيث تعمل على تحسين وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية.
- تساهم المراجعة الداخلية في اكتشاف ما يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية خالية من الأخطاء.
 - تعمل المراجعة الداخلية على حماية المؤسسة من عمليات التلاعب والاحتيال، ويعتبر هذا دورا هاما ورئيسيا خصوصا أن المراجع الخارجي لا يستطيع اكتشاف جميع حالات الغش والتلاعب.
 - إن التطور التقني الحالي جلب ثورة وتغيرات كبيرة في وسائل وتقنيات نقل البيانات والمعلومات، حيث أثرت هذه الثورة التقنية تأثيرا مباشرا على مهنة المحاسبة والمراجعة على المستوى الإقليمي والعالمي.
 - كلما كان نظام المعلومات المحاسبية يسير وفق المبادئ المحاسبية كلما كان جيد وأسهل بالنسبة للمراجع فهم انتقال المستندات من مصلحة الى أخرى .
 - أن مؤسسة توزيع مواد البناء تستخدم تكنولوجيا المعلومات بكل مكوناتها في جميع وظائفها وهي مواكبة التطورات الحديثة.

التوصيات:

- توصلت الدراسة ببعض التوصيات التي تمثلت فيما يلي:
- ضرورة استخدام المراجع الداخلي لتكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة الداخلية من أجل تحسين عمله وتأديته بأقل وقت وتكلفة .
 - ضرورة إنشاء خلية التدقيق الداخلي من كفاءات أعضاء مدققين ومحافظي الحسابات وليست شكلا موجودا في الهيكل التنظيمي.
 - ضرورة توعية الموظفين من قبل الإدارة العليا وذلك من أجل تعاونهم مع المراجع الداخلي للوصول الى الأهداف المسطرة.

أفاق البحث:

قد تكون هذه الدراسة دافع لدراسات مستقبلية تتضمن اشكاليات عديدة منها

- المراجعة الإلكترونية في ظل التجارة الإلكترونية.

- كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات في مسك الحسابات .

الأميراجع

المراجع باللغة العربية:

- الكتب :

- 1- أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 2- إبراهيم طه عبد الوهاب، المراجعة النظرية والممارسات المهنية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- 3- إيهاب تمام إبراهيم، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، مكتب المجتمع العربي، الطبع الأولى، الأردن، 2008.
- 4- العمرات، أ.ص، المراجعة الداخلية الإطار النظري والمحتوى السلوكي، دار البشير، عمان، 1990.
- 5- النقيب كمال عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، الأردن، 2014.
- 6- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفق معايير التدقيق الداخلي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.
- 7- د.ثناء علي القيان، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002-2003.
- 8- داود يوسف صحيح، تدقيق البيانات المالية، دار المنشورات الحقوقية، لبنان، 2002.
- 9- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، من المبادئ إلى المعايير، دار وائل عمان، الطبعة الثانية، 2006.
- 10- د.عبد الوهاب نصر د.شحاتة السيد شحاتة، الرقابة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعوامة اسواق المال، الدار الجامعية جامعة الإسكندرية، 2005-2006.
- 11- عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السوافري، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية مصر، 2004.
- 12- عطا الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الراية، الأردن، 2009.
- 13- عبد الوهاب نصر، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 14- كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.

- 15- محمد الصحن عبد الفتاح، سرايا محمد السيد، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الكلي والجزئي، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003-2004.
- 16- محمد يوسف حفتاوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002.
- 17- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 18- د.محمد السيد سرايا أصول وقواعد التدقيق الشامل الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى 2007.
- 19- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر الطبعة الثانية 2000.
- 20- محمد بوتين ، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجزائرية الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008.
- 21- نزال محمود الرمحي، نظم المعلومات المحاسبية، دار المسير للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2014.
- 22- هادئ التميمي ، مدخل للتدقيق من الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر عمان الأردن 2004.
- 23- ياسين صادق مطيع وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 24- ياسين أحمد عيسى، أصول المحاسبة الحديثة، الجزء الأول دار الشوق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003.
- رسائل الماجستير:
- 25- رشام نسيم ، أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أكلي محند والحاج، البويرة ، 2012-2013.
- 26- رغدة إبراهيم المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثارها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة غزة ، فلسطين، 2014.

27- كمال محمد سعيد كمال النونو، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في غزة، مذكرة ماجستير، غزة، 2009.

28- ناصر محمد علي المحبلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثارها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير باتنة، 2008-2009.

المجلات:

29- أحمداء لعماري، طبعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكر، الجزائر، العدد الأول، نوفمبر، 2001.

29- شاهر فلاح وطلال شكير، جودة تكنولوجيا المعلومات وأثارها في كفاءة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية والخدمية، المساهمة العمة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال مجلد 05-العدد 4-جامعة الأردن، 2009.

30- هيثم السعافين، التدقيق الخارجي و التدقيق الداخلي تدقيق السلطات الرقابية الحكومية، مجلة المدقق العدد 63-64.

القوانين:

31- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية نالعدد 02 القانون، 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988.

الملاحق

جاءت في هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية الآتية ما هو دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟

ولتحقيق هذا الهدف قمنا بتقديم إطار نظري لموضوع الدراسة وكذا إطار تطبيقي تمثل في إجراء دراسة ميدانية بمؤسسة توزيع مواد البناء مستغنام وهذا لمعرفة واقع نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة محل الدراسة ودور المراجعة الداخلية في تحسين هذا النظام، وتوصلنا في دراستنا إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن للمراجع الداخلي دور كبير في تأكيد الثقة بالمعلومة المحاسبية خاصة ما توفرت فيه المؤهلات التي تدعمه في ذلك، والالتزام بتطبيق المعايير والأسس والمبادئ التي تحكم المراجعة الداخلية، وبيان مدى أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في آلية المراجعة على ضبط فاعلية وكفاءة المراجعة وبالتالي جودة المعلومة المحاسبية من وجهة نظرة مراجعي الحسابات .

الكلمات المفتاحية:مراجعة داخلية، نظام المعلومات المحاسبي، جودة المعلومة المحاسبية، كفاءة المراجع الداخلي

Summary:

This study deals with the following problem: What is the role of internal audit in improving the quality of accounting information?

To achieve this goal, we provide a theoretical framework for the subject of the study, as well as a practical framework represented in a field study of the institution of the distribution of building materials Bmstganm this to see the reality of the accounting information system of the institution under study Ludo t internal audit in improving this system, and we in our study to a group of the most important results: that internal Auditor significant role in the confirmation of confidence in the accounting piece of information especially where available qualifications is supported in it, and the obligation to apply the standards and principles and the principles that govern the internal audit, and the extent of the importance of the use of information technology in the review mechanism to control the workers And the efficiency of the audit and hence the quality of accounting information from the point of view of Auditors.

Keywords: internal audit, accounting information system, quality of accounting information, efficiency of internal auditor

